الإثنين 11 أيلول 2023
العدد 5007 السنة الثامنة عشرة
Lundi 11 Septembre 2023 nº 5007 18ème année

20 صفحة
50000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

الحدث

منكوبو الزلزال في المغرب يبحثون عن الحكومة

10

وزير التربية يعاقب 3000 أستاذ بدل الاهتمام بحاجاتهم

عام دراسي بلا تعليم رسمي

[6]

عين الحلوة نار كرمى لعيون «فتح»

[3 ـ 2]

(أ ف ب)

تقرير

دار الفتوى تخرج من «عباءة الحريري»

4

تقرير

عمال الأفران ضحايا الـ«كارتيل» أيضاً

7

تكنولوجيا

X تدشّن نظاماً مالياً عالمياً؟

18

على الغلاف

تحالف بين بيروت ورام الله يتذرّع بالتكفيريين لإخضاع الفلسطينيين

مجزرة مفتوحة في عين الحلوة

لسنوات طويلة، كانت الأحداث التي شهدها مخيم عين الحلوة تأخذ طابعاً أمنياً - جنائياً بسبب الفوضى التي كانت تتسبّب بالإشكالات والاشتباكات. ولم يكن أحد من أبناء المخيم، أو خارجه، ليصدّق بأن ما يجري يتصل بأصل القضية، ومع تعاظم قدرات المقاومة في لبنان ضد قوات الاحتلال، وتطوّر عمل المقاومة في فلسطين نفسها، صار بإمكان كثيرين، من أبناء المخيمات أولاً، ومن خارجها، التحدّث عن سلاح فلتان ينبغي ضبطه. لكن ما يشهده المخيم، منذ نهاية تموز الماضي، يتجاوز هذا الإطار، رغم عناصر التشابه مع الأحداث السابقة، ويبدو أن هناك من يستغلّ ما يجري لتحقيق غايات أخرى ذات بعد سياسي متّصل بأصل القضية الفلسطينية. وإن كان هذا البعد السياسي المستجدّ، لا ينفي وجود مشكلة كبيرة داخل المخيم، وفي بقية المخيمات الفلسطينية، بعدما انضمّ إلى سكانها عدد وافر من الفلسطينيين النازحين من سوريا، ولبنانيون من المطلوبين للسلطات القضائية، وعناصر في مجموعات تكفيرية قاتلوا في لبنان وسوريا والعراق.

طوال الوقت، تعاملت الدولة اللبنانية مع المخيم كبؤرة لعمل أمني، أو تجمّع لخارجين عن القانون، وبقي «عزل» المخيم فكرة راسخة في ذهن كل من تعاطى الشأن العام. في المقابل، فشل سكان المخيم في تنظيم عيشهم بطريقة أفضل، ما جعلهم هدفاً دائماً لعمليات ابتزاز، أو ضحايا لهذه المواجهات.

صحيح أن في المخيمات غالبية لا بأس بها لا تريد أن تبقى هذه «المساحة» موصومة بالإرهاب والتخلّف وتجاوز القوانين، وترفض تحوّل المخيمات إلى ملاذ لكل من لديه مشكلة مع السلطات اللبنانية، ولا ترغب باستيلاء «التكفيريين» على المخيمات. لكن هذا لا يكفي لفهم خلفية القتال الجاري في عين الحلوة، والذي قد يمتد إلى مخيمات أخرى، كون المشاريع المقترحة لمعالجة الوضع الفلسطيني في لبنان هذه الفترة، من ضمن المشروع الأكبر الذي يرفض أن يلعب الفلسطينيون في الشتات دوراً في المقاومة لتحرير بلدهم.

نشهد اليوم تحالفاً لا يحتاج إلى تدقيق كثير لمعرفة رأسه الفعلي. نجد في الحكومة اللبنانية جهة رسمية تعيد علينا معزوفة أن منظمة التحرير هي المرجعية الرسمية والشرعية للفلسطينيين، وأن الأوان آن لوضع حد للوضع القائم حالياً في المخيمات. وبعد أن تكرّر كلاماً ممجوجاً عن أهمية نيل هؤلاء حقوقهم المدنية، تذهب مباشرة إلى بيت القصيد، بالحديث عن مهمة «ضبط السلاح»، وعن أن ذلك «سيتم حكماً، ولو بالقوة إن لزم الأمر»... وصولاً إلى حديث عن تشكيل قوة فلسطينية تنسّق مع الجيش اللبناني في مهمة ضبط هذا السلاح.

وهنا يبرز الجيش، ليس بوصفه مؤسسة عسكرية ضامنة لأمن كل الأراضي اللبنانية ومن بينها المخيمات، بل كطرف يقف إلى جانب فلسطيني ضد آخر، والجميع يعرف أن الجيش يساعد مقاتلي فتح في معاركهم الأخيرة. أما الشريك الفلسطيني الفعلي لهذه الجهات اللبنانية، فهو سلطة رام الله ممثّلة بالسفارة في بيروت أو بضباط المخابرات العامة الذين يقلّدون ضباط السفارات في بناء حيثيات مستقلّة.

هذا التحالف لا يمكن أن يبقى من دون مساءلة، ليس لعدم تكرار الجنون الدموي في نهر البارد فقط، بل لكون الهدف من ذلك كله إدخال تعديلات على المشهد الفلسطيني في لبنان، من ضمن المعركة القائمة في المنطقة ككل، إذ تسعى سلطة رام الله إلى تنفيذ ما يريده العدو بمحاصرة قوى المقاومة الفلسطينية داخل فلسطين وخارجها.

وهؤلاء، جميعاً يرفعون شماعة «المجموعات المتطرّفة» لفرض تغيير كبير يعيد الاعتبار إلى «فتح» كقوة مركزية رئيسية قابضة على القرار السياسي وغير السياسي للفلسطينيين في مخيمات لبنان، رغم أن الحركة نفسها تشظّت وتمزّقت من داخلها، ولم تعد صالحة لهذه المهمة، كما لم تعد تحظى بالشعبية التي كانت عليها سابقاً، وهي لا تجذب اليوم سوى المستفيدين من «مكرمات» سلطة رام الله. بل يوجد داخل الحركة نفسها نقاش وخلاف كبير حول كيفية التعامل مع الوضع، ولو أن كل هؤلاء، يجمعون على مخاصمة القوى الإسلامية، سواء المتطرفة والتكفيرية منها أو المعتدلة وعلى رأسها حركة حماس نفسها.

لا يزال هناك في لبنان من يدفن رأسه في الرمال، ويعتقد بأن ما يحصل في عين الحلوة سببه موضعي بوجود مجموعات متطرفة فيه. وينفي هؤلاء أي علاقة لقائد المخابرات الفلسطينية ماجد فرح بما يجري اليوم، رغم علمهم بأن تثبيت وقف إطلاق النار يحتاج إلى قرار منه شخصياً، فهو الآمر الناهي الذي تفوق سلطته على الأرض سلطة السياسيين من عزام الأحمد إلى محمود عباس!

(أ ف ب)

فرصة أخيرة لوقف القتال: هل تُسحب إدارة المخيّمات من فتح؟

أهالك خليك

تتّجه الأنظار اليوم إلى المساعي السياسية في بيروت على وقع استمرار المواجهات العسكرية في مخيم عين الحلوة، مع وصول المشرف على الساحة اللبنانية في السلطة الفلسطينية عزام الأحمد، موفداً من رئيسه محمود عباس، فيما يُعقد في المديرية العامة للأمن العام اجتماع موسّع دعا إليه المدير العام بالإنابة اللواء إلياس البيسري، للضغط على القوى المتصارعة للتوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار.

ويتوافق المعنيون لبنانياً وفلسطينياً على اعتبار الاجتماع الذي دُعي إليه ممثلو الفصائل وحماس والسفير الفلسطيني أشرف دبور ورئيس لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني باسل الحسن، مفصلياً بعد فشل مساعي الجيش والرئيسين نبيه بري ونجيب ميقاتي. وقالت مصادر مطّلعة على التحضيرات لـ«الأخبار» إن «أجندة الاجتماع منسّقة مع الحكومة والجيش، وتتضمّن البحث في تشكيل جديد مواز لهيئة العمل المشترك والقوة الفلسطينية المشتركة تتولّى في المرحلة الأولى تسليم المطلوبين وإخلاء مدارس الأونروا وحفظ الأمن». ويأتي مقترح التشكيل الجديد «نتيجة فشل الأطر السابقة التي شهدت تجاذبات بين القوى النافذة فيها، ولا سيما بين فتح من جهة وحماس والقوى الإسلامية».

وكان البيسري شدّد في حديث صحافي على أنه «لا يمكن للدولة أن تقف مكتوفة الأيدي، وعلى الجميع اتخاذ الخطوات اللازمة لحفظ الأمن»، لافتاً إلى أن أحداث عين الحلوة «قد تعيد فتح موضوع السلاح الفلسطيني».

وعلمت «الأخبار» من مصادر أمنية أنه «سيتم توجيه رسالة تحذيرية إلى المتقاتلين في المخيم، وأن الموضوع لن يعالج على طريقة أبو ملحم لأن التطورات التي تحصل تنذر بكارثة في حال لم تجر السيطرة عليها». ولفتت المصادر إلى أن «الكلام سيكون واضحاً بأن هذا السلاح صار يشكل خطراً ليس فقط على أبناء المخيم، بل أيضاً على اللبنانيين، وأنه لا يجوز تعريض الناس للخطر، ولا يجوز تهديد الساحة اللبنانية لأن الوضع أصلاً لا يحتمل»، مع الإشارة إلى أن «لبنان كان يقدّم تسهيلات كثيرة للفلسطينيين على عكس كل الدول، ولا يُمكن للبنان أن يستجيب لهم بينما يرفض هؤلاء ما تطلبه الدولة اللبنانية، والاستمرار في هذه الممارسات سيحول دون الاستفادة من هذه التسهيلات لاحقاً».

وقالت المصادر إن هذه الإجراءات «ناجمة عن خطورة ما يحصل. فالأمر لم يعد يتعلق بالمخيم فحسب، بل يهدد بخلق مشكل داخلي بين اللبنانيين أيضاً، كما حصل بعد إقامة ميني مخيم جانبي لأهالي المخيم في إطار فرض أمر واقع جديد، وهذا ما لا يمكن أن يُسمح به، وعلى الفلسطينيين أن يتّعظوا مما حصل في مخيم نهر البارد سابقاً».

وعن بند السلاح، أكّدت مصادر رسمية لبنانية أنه لن يُدرج بشكل جدي على طاولة اليوم. «لكن الأحداث الأخيرة جعلته من ضمن الأولويات اللبنانية، وستشهد المرحلة المقبلة،

> **مصادر رسمية: التدخل العسكري اللبناني في الطوارئ والتعمير وارد في أي لحظة**

البحث في إدارة جديدة للمخيمات تتولاها الدولة ومؤسساتها، وسيكون الجيش إحدى أدوات الدولة في إدارة المخيمات».

وعن دور الجيش في حسم المعركة ضد الإسلاميين، قالت المصادر الرسمية اللبنانية إن «التدخل العسكري في الطوارئ والتعمير وارد في أي لحظة. فهي أرض لبنانية خارج نطاق المخيم، وعلى الدولة أن تحفظ الأمن فيها».

وتتوافق المرجعيات المعنية على أن اجتماع الأمن العام سيؤدي إلى وقف إطلاق النار كتدبير فوري، يعقبه الاتفاق على آلية لتسليم المطلوبين وإخلاء المدارس، تكراراً لسيناريو اجتماع السفارة الفلسطينية الذي أوقف جولة القتال الأولى مطلع آب الماضي. وعليه، فإن النار ستبقى تحت الرماد. ولذلك، فإن الليلة الأخيرة قبل الاجتماع ستكون الأكثر سخونة من قبل الطرفين على السواء.

ما زاد من حماوة المعركة ليل أمس، إعلان «الشباب المسلم» و«عصبة الأنصار» عصر أمس، كل على حدة، عن وقف إطلاق النار من جانب واحد، داعيَين «فتح» إلى الالتزام بوقف القتال حفاظاً على عين الحلوة. لكنّ مصادر «فتح» شكّكت في نواياهما، معتبرة أن الإعلان «يهدف إلى حشرها في الزاوية وفسح المجال للإسلاميين لترتيب الصفوف للانقضاض عليها». وعليه، عمدت «فتح» إلى تكثيف استهدافها لمناطق تواجد الإسلاميين الذين عادوا إلى المعركة.

وعُلم أن الأمن الوطني التابع لحركة «فتح» استقدم من خارج المخيم عتاداً وعديداً أمس، بالتزامن مع اشتداد وتيرة المعركة. وقال مصدر عسكري لبناني لـ«الأخبار» إن مسؤولاً فلسطينياً رفيعاً «اتصل برئيس فرع استخبارات الجيش في الجنوب العميد سهيل حرب أمس، طالباً من الجيش منح حركة فتح يومين إضافيين لتحقيق إنجاز عسكري». لكنّ المعطيات الميدانية لا توحي بالقدرة على التغيير، ولا سيما بعد دخول عصبة الأنصار الإسلامية على خط القتال ضد فتح في جولة القتال الثانية منذ ليل الخميس الماضي. وسيطر مقاتلو العصبة على حي الرأس الأحمر. في حين لم يتمكن الإسلاميون من إخراج الفتحاويين من حي الطيرة. أما معاقل الإسلاميين في أحياء حطين والطوارئ والصفصاف، فقد استهدفها مقاتلو فتح بالقصف من جبل الحليب من دون تحقيق تغيير ميداني في موازين القوى.

التطور الميداني الأبرز الذي سُجّل مساء أمس بعد أكثر من 36 ساعة من الاشتباك العنيف، هو استهداف مركز الجيش اللبناني في جبل الحليب في سيروب المشرف على عين الحلوة. وأكّد مصدر عسكري أن القذيفة التي انفجرت فوق المركز أطلقت من مركز لفتح من دون حسم ما إذا كانت متعمّدة أم خطأ. لكنها أوقعت خمسة جرحى بينهم عسكري في حالة خطرة. وقد ردّ الجيش بقصف مصادر النيران.

لائحة المطلوبين

رغم كثرة الحديث عن وجود عناصر من خارج لبنان في معاقل «الشباب المسلم» ضمن المساحة التي تشرف عليها «عصبة الأنصار»، تبيّن أن لا وجود إلا لفلسطينيين من أبناء المخيم، إضافة إلى لبنانيين ممن قاتلوا إلى جانب أحمد الأسير في صيدا، أو شادي المولوي في الشمال. وأكّدت مصادر مطّلعة أن هناك نحو 11 عائلة لبنانية من جماعة المولوي، واثنتين من جماعة الأسير.

أما لائحة المطلوبين التي اتّفق على أن تقوم هيئة العمل الوطني بتسلّمها من تلك المنطقة، فتشمل المشتبه في تورطهم في اغتيال أبو أشرف العرموشي ورفاقه في 30 تموز الماضي، وهم: عز الدين إبراهيم أبو داود (فلسطيني)، عمر فايز الناطور (فلسطيني)، 3- محمد أبو بكر ذوت (لبناني يحمل جنسية بلد أفريقي)، محمود علي عزب الملقّب بـ«الفولز» (فلسطيني)، فراس درويش الملاح (لبناني)، عبد شهاب قدور (لبناني)، عثمان إسماعيل تكريتي (لبناني) ومصطفى أحمد الأحمد الملقّب بـ«العاجوري» (فلسطيني).

(أ ف ب)

عين الحلوة - 2 : فكرة غبيّة!

لم يدرك كثر حجم المأساة الإنسانية الناجمة عن اشتباكات عين الحلوة، إلا بعد محاولة إنشاء مخيم بديل قرب الملعب البلدي في صيدا عصر السبت. منذ تجدّد الاشتباكات نزح الآلاف إلى صيدا وجوارها بوتيرة أكبر من الاشتباك السابق بسبب توسّع رقعة الاشتباكات. وتحوّل مسجد الموصلي المجاور لحي التعمير وباحة بلدية صيدا إلى مراكز لجوء. المئات التحفوا العراء بانتظار وقف إطلاق النار. ولما طال أمد الاشتباك، لجأ قسم منهم إلى مجمع سبلين التابع للأونروا في سبلين في إقليم الخروب. في اليوم التالي، دعت هيئة إدارة الكوارث في بلدية صيدا إلى اجتماع حضرته مديرة الأونروا دوروثي كلاوس وممثلو الجمعيات المحلية والدولية. وطرح رئيس البلدية حازم بديع نقل النازحين في البلدية إلى عقار شاغر بجوار الملعب البلدي، فتلقّف الصليب الأحمر اللبناني المقترح، معلناً عن وجود 35 خيمة جاهزة للنصب. في غضون ساعة، عادت عقارب الزمن في صيدا 75 عاماً إلى الوراء، عندما نُصبت الخيم في عين الحلوة بعد نكبة عام 1948. وخلال وقت قصير، توافرت المراحيض الجاهزة والفرش والأغطية لنقل نازحي البلدية وسواهم إلى «عين الحلوة - 2».

وبعد انتشار صور المخيم الجديد، تواترت المواقف الرافضة من مرجعيات صيداوية وفلسطينية، ما دفع رئيس الحكومة نجيب ميقاتي إلى الطلب من وزير الداخلية والبلديات بسام مولوي بالإيعاز إلى القوى الأمنية بإزالته. وقد دافع حازم بديع عن مقترحه بـ«توفير ظروف مقبولة للنازحين أفضل من حديقة البلدية»، داعياً الغيورين على أهالي المخيم إلى إنهاء القتال وإعادتهم إلى منازلهم.

ولاحقاً نُقل عدد من النازحين إلى مدرستَي نابلس وبيسان في صيدا، بينما أعلنت منظمة «أطباء بلا حدود» نيتها تجهيز مركز سبلين. ويُعقد اليوم في مقر «الإسكوا» في بيروت، اجتماع للبحث في تأمين البدائل لإيواء النازحين ولا سيما المتضرّرة منازلهم حتى بعد انتهاء المعارك وتأمين انطلاقة العام الدراسي داخل وخارج عين الحلوة. وأبدت الأونروا نيتها استئجار مبانٍ لاستخدامها كمدارس لتأمين انطلاقة الدراسة في موعدها.

مخيم عين الحلوة بعد النكبة الفلسطينية في عام 1948

أخبار

بدء عمل لجنة الحزب والتيار

عُقد الجمعة الماضي، الاجتماع الأول للّجنة المشتركة بين حزب الله والتيار الوطني الحر للبحث في اللامركزية الإدارية. وضمّ الاجتماع عن الحزب النائب علي فياض ورئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق عبد الحليم فضل الله، وعن التيار النائب آلان عون ومستشار رئيس الجمهورية السابق أنطون قسطنطين والمحامي طوني عبود والوزير السابق غابي ليون. وعلمت «الأخبار» أن «النقاش كانَ عاماً، تبادل فيه الطرفان وجهات النظر». وبدا واضحاً خلال الجلسة التي استمرت نحو ساعتين أن «التيار الوطني الحر متمسّك بمشروع الوزير السابق زياد بارود مع التعديلات التي أدخلتها اللجنة النيابية المشتركة التي أقرّت حوالي 65 مادة منه، يُمكن تجاوزها وعدم الدخول في نقاش جديد حولها»، بينما تحدّث وفد الحزب عن بعض النقاط بمعزل عن التعديلات، «ولا سيما في ما يتعلق بتقسيم الأقضية، خاصة بشكل طائفي». وتعقد اللجنة اجتماعها الثاني الأسبوع المقبل للبدء في النقاش التقني التفصيلي. وقالت مصادر مطّلعة إن «الاجتماع الأول أظهر نقاط الاختلاف بين الطرفين حول الهدف من الفكرة».

جنبلاط لن يزور قصر الصنوبر

عشية وصول المبعوث الرئاسي الفرنسي جان إيف لودريان إلى بيروت، علمت «الأخبار» أن النائب السابق وليد جنبلاط أبلَغ الفرنسيين أنه لن يلبّي أي دعوة للقاء لودريان في قصر الصنوبر لا هو ولا نجله تيمور، مشيراً إلى أن «بإمكان لودريان أن يزورنا في بيوتنا بعدما زرناه سابقاً». وقالت مصادر مطّلعة إن «جهات سياسية أخرى عادة ما يلتقيها لودريان في قصر الصنوبر لديها الموقف نفسه»، لافتة إلى أن أحداً «لم يعُد يتعامل مع الدور الفرنسي بجدية»، علماً أن باريس لا تزال تفعّل اتصالاتها من الرياض إلى نيويورك (على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة). وأشارت المصادر إلى أن «فكرة الحوار لم تعد موجودة لدى الفرنسيين، وأن هذا الحوار لن يتم لا بدعوة من لودريان ولا من رئيس مجلس النواب نبيه بري». فـ«الموفد الفرنسي سيأتي إلى بيروت ويعقد بعض اللقاءات في قصر الصنوبر ويزور عدداً من الشخصيات في جولة سريعة ويسجّل ملاحظاته ومن ثم ينتقل إلى منطقة العلا السعودية حيث سيتسلّم مهمّته الجديدة كرئيس لوكالة التنمية الفرنسية».

تقرير

دار الفتوى تخرج من «عباءة الحريري»

لينا فخر الدين

رسمياً، خرجت دار الفتوى من عباءة تيّار المستقبل بعدما «سلّفتها» السعودية تمديداً «تمنيناً» لم يكن ليتم لولا رضاها وتدخّلها المباشر، وإن كانت للسفارة المصريّة «حصّتها المحفوظة». من الآن فصاعداً، ستكون الدار «مطبخ» اللوائح التي ستخوض انتخابات المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى. «المستقبليون» يعرفون هذا الأمر، وسوّقوا عبر بعض «الفويسات» على مواقع التواصل الاجتماعي بأنهم انتصروا في معركة التمديد، فيما قطع الرئيس سعد الحريري اعتكافه للاتصال بالمفتي الشيخ عبد اللطيف دريان مهنئاً!

> **أعطى دريان وعداً بتقليص صلاحيات أمين دار الفتوى في غضون عام**

تدوير الزوايا وتلبية الرغبات السعودية («خليفة الحريري»، وسيُثبّتت مرجعيّة سياسيّة تؤمّ النواب والوزراء السُّنّة نحو «قبلة المملكة»، وهو كان يُدرك أنّ رفع السن القانونية لتقاعده، مقروناً بتعديلات «تُعلمن» الدار وتنزع صلاحيّات أمينها، كلّ ذلك يعني حُكماً سقوطه («لقمة سائغة») في أفواه رجال الدين. لذلك، أصرّ على أن «يلعبها صح» بإصدار بيان يُعلن فيه رفضه التمديد، وهو لم «يخرط» في رؤوس المشايخ الذين فهموا أن المراد إسكاتهم، إذ إن دريان نفسه كان قد أعطى موافقته على هذه الخطوة وفاتح بها مقرّبين منه، ومنهم من صاغ له «الفتوى القانونيّة»، والأهم أنّه رأس جلسة المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى بعدما فشلت محاولات إقناع نائب الرئيس عمر مسقاوي بالحضور. أمّا في ما خصّ تهميش دور أمين دار الفتوى الشيخ أمين الكردي، فيتردّد بأنّه لا يزال على جدول أعمال دريان الذي وعد بـ«تطييره» من «عائشة بكّار» في غضون سنة، بعدما أقرّ بعدم قدرته على نزع صلاحيته خلال جلسة التمديد السبت الماضي، في ظلّ «هبّة المشايخ» وخطبة الكردي.

هزّ دريان رأسه قبولاً بالتمديد له في جلسةٍ يصفها خصومه بأنّها «غير قانونيّة»، إذ إن نصاب المجلس (المؤلف من 32 عضواً) لم يكن مُؤمّناً أصلاً في حال احتساب أصوات رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ورؤساء الحكومات السابقين (باعتبارهم أعضاء طبيعيين، ما يرفع عدد الأعضاء إلى 38)، بالإضافة إلى تغيّب 6 أعضاء هم: مسقاوي، الشيخ أمير رعد، الشيخ فؤاد زرّاد، عبد الحفيظ منصور، مصطفى خير، الشيخ وسيم مغربل، ووفاة أحد الأعضاء عبد الإله ميقاتي. وعليه، فإنّ النصاب (28 عضواً) لم يكن منعقداً في الجلسة التي اقتصر حضورها على 25 عضواً.

وقد كاد النّصاب أن يُطيّر الجلسة التي كان يفترض أن تُعقد ظهر السبت، فيما كان «المتحرّقون» للتمديد يحشدون لتأمينه، فعُقدت الجلسة متأخرة ساعة بعد الإتيان بأحد الأعضاء محمولاً على كرسيّ متحرّك لخضوعه لجراحة دقيقة قبل أيام، وانضمام عضو وصل من خارج بيروت على وجه السرعة. وشهدت الجلسة خلافات واصواتاً مرتفعة لأكثر من نصف ساعة، بين الراغبين بالتمديد «على السريع» وآخرين أصرّوا على أن تسلك الجلسة في الأطر القانونيّة المنصوص عليها في المرسوم 1955/18 والنظام الداخلي لـ«المجلس الشرعي».

(هيثم الموسوي)

بعض الأعضاء الذين صاغوا التمديد يؤكدون أنّ «كل الأصول القانونية اتّبعت خلال الجلسة من تأمين النصاب والقرارات التمهيديّة التي تسبق التصويت كتمرير العريضة المُقدّمة من خارج جدول الأعمال على اللجنة التشريعيّة قبل عرضها على الهيئة العامّة التي صوّتت عليها بإجماع الحاضرين». ويُشير هؤلاء إلى أنّ «التعديل على المرسوم الاشتراعي 1955/18 هو تعديل تشريعي وسبق للمجلس أن قام بسوابق تشريعيّة عامي 1967 و1996، خصوصاً أنّ التشريع ليس شخصياً بل هو شمولي (التمديد لمفتي الجمهوريّة وجميع مُفتي المناطق) ما ينطبق على مبادئ التشريع». ويستند القانونيون إلى هذا الأمر ليؤكّدوا أنّه «لا يُمكن الطعن في هذا التعديل التشريعي، خصوصاً أنّه سبق لمجلس شورى الدولة أن أصدر قرارات (كان آخرها في عام 2006) عزّزت القناعة التشريعيّة للمجلس الشرعي بالإضافة إلى القانون الذي أعطى أصلاً حقّ التشريع للمجلس، وبالتالي لا يُمكن لـ«الشورى» أن يتدخّل في المسائل الدينيّة أو التشريعيّة، وإنّما يتدخّل فقط في القرارات الإداريّة، في حين أن التعديل الذي جرى على ضوئه رفع سنّ التقاعد للمفتين لا يدخل في مفهوم القرارات الإداريّة».

في المقابل، فإنّ للمعارضين رأياً آخر. يشدد هؤلاء على عدم قانونيّة الجلسة لناحية النصاب وعدم تبلّغ أحد أعضاء اللجنة التشريعيّة الغائب بالبنود التي تم نقاشها وإحالتها إلى الهيئة العامّة، لافتين إلى أن «لا نقاش حول حق التشريع المُعطى للمجلس الشرعي وعدم الجواز لمجلس الشورى النظر في المضمون، ولكنّ للشورى حقاً في النظر في شكل القرار الذي لم يراع أصلاً القانون، وبالتالي يحق للشورى النظر في التمديد وحتى إبطاله».

وإذا كان يحقّ لأي متضرّر ذي صفة ومصلحة (كأحد رجال الدين المحتمل ترشّحهم إلى منصب المفتي أو أحد أعضاء المجلس الانتخابي الإسلامي الذي ينتخب المفتي) أن يتقدّم بطعن أمام «الشورى»، فإن المُعارضين لم يتخذوا بعد قرارهم النهائي بإمكانيّة التقدم بهذا الطعن من عدمه.

حق الردّ

نشرت «الأخبار» (5 أيلول 2023) مقالاً للصحافي غسان سعود تحت عنوان «حل مشكلة المودعين: التدقيق في موجودات المصارف أولاً»، نسب المقال إلى جمعية «كلنا إرادة» أفعالاً غير صحيحة، منها أنها أحاطت «بالمفاتيح المالية في حكومة حسان دياب»، وتقاضت أموالاً من الحاكم السابق لمصرف لبنان، لذلك، وعملاً بحق الردّ المكرّس، نؤكّد:

- أنّ «كلنا إرادة» جمعية لبنانية مستقلّة بالكامل ولم تتلقّ في أي مرحلة من وجودها أيّ أموال من أيّ جهة كانت، بل هي ممولّة حصراً من أعضائها اللبنانيين المنشورة أسماؤهم بشكل علني على موقع الجمعية.

- خلافاً لما ورد في المقال، لا يتضمّن التقرير الجنائي الصادر عن شركة «الفاريز ومارسال» بشأن حسابات مصرف لبنان ما يشير إلى تلقّي «كلنا إرادة» أيّ أموال من مصرف لبنان أو من حاكمه رياض سلامة. وهذا ما يتعارض أساساً مع صلب أهداف «كلنا إرادة» وجهودها لضمان محاسبة الجرائم المالية ومكافحة السياسات المعتمدة منهما.

«كلنا إرادة»

مقالة

خصوم الحزب أرادوا تكحيل المثليّة... فأعموها

غسان سعود

لم يكن في الأساس خطأ. كانت خطبة عاشورائية دينية، بتكرر ما يشبهها في المضمون في معظم المراكز الدينية من كنائس وأديرة ومساجد وحسينيات: يتحدث رجال الدين عن المثلية الجنسية بوصفها شذوذاً عظيماً ينبغي على المؤمنين تجنّبه وتحذير مجتمعهم منه، ويمرّ الأمر مرور الكرام. لم تكن هذه المرة الأولى ولن تكون الأخيرة، لكن المتحدث هذه المرة كان رجل دين «خاصاً»، كان الرجل الذي لا يفترض تفويت خطاب له أو إشارة من يده من دون ردود تحريضيه وصخب. هكذا، اندفع من يعنيهم الأمر ومن لا يعنيهم إلى إخراج الكلام من سياقه في خطبة دينية، والانشغال به عن أيّ أمر آخر.

هنا يمكن التوقف عند مسألتَين أساسيّتَين:

أولاً، إن المجموعات المؤيدة لتشريع المثلية تعمل بحرّية شبه مطلقة في البلد منذ أكثر من عقدين من دون أيّ قيد أو شرط من دون أن تقابلها حملات لمكافحة المثلية أو مواجهتها. لم تقابل الحملة لتعديل المادة 534 من قانون العقوبات أو إلغائها حملة مضادة للتشدد في تنفيذها. مقابل كل حملات الدفاع عن المثلية، ليس هناك أكثر من عظات دينية محدودة وتغريدة من هنا أو هناك لقلّة ممن يتعاطون في الشأن العام. لم يكن ثمة توازن أبداً بين من يروّج للمثلية ومن يحذّر منها. ولسنوات، كانت المادة 534 من قانون العقوبات «تبكي في الزاوية»، لم يسمع بها القضاة ولم يجدوا من يراجعهم بشأنها: من هذا الذي سيدّعي على شخص بـ«المجامعة خلافاً للطبيعة» ويحاول إثبات ذلك أمام قضاء ليطلب الحبس له «حتى سنة واحدة»، كما تنص المادة. وإذا حدث أن وقع إشكال ما (كما حصل آخر مرة قبل 3 سنوات) أوقف بموجبه مثليّ أو أكثر، سرعان ما يأمر القاضي بالاكتفاء بمدة توقيفه التي يمكن وفق المادة أن تمتد من دقيقة أو ساعة أو يوم حتى سنة واحدة. أساساً، أيّ قاض سيغامر باستفزاز اللوبي الداخلي - الخارجي احتجاجاً على «مجامعة» خلافاً للطبيعة»؟ وما هو الاجتهاد الذي يحدد ما هو «خلاف الطبيعة»؟ إذا اتصل أحدهم اليوم بالقوى الأمنية للإبلاغ عن حصول إشكال وتضارب في أحد الأحياء، فسيكون الجواب أن يعاود الاتصال إذا حصل إطلاق نار ووقع قتلى، فكيف الحال مع التبليغ عن «مجامعة مخالفة للطبيعة» تجري داخل منازل مقفلة؟ أكثر من ذلك:

> **خصوم الحزب وليس الحزب هم من قرّروا أن يستنفروا ويصعّدوا على كل المستويات**

من هو الضابط الذي سيغامر باستفزاز الجمعيات والسفارات التي تعتبر المثليين خطاً أحمر؟

ثانياً، ثمة مواد في قانون العقوبات تحتاج إلى تعديل أو إلغاء، لكن كيف تحدد الأولويات وعلى أيّ اساس تطلق الحملات: المادة 534 أولاً أم القوانين المالية التي تحرم المواطنين من ودائعهم؟ المادة 534 الملتبسة أم المادتان 488 و487 اللتان تنصّان على معاقبة الزوج بالحبس من شهر إلى سنة في حال الزنى، فيما تعاقب المرأة «الزانية» بالسجن من ثلاثة أشهر إلى عامين، في تكريس غريب لعدم المساواة حتى على مستوى عقوبة الزنى. تعديل المادة 534 أهمّ بالنسبة إلى نواب الثورة والحرية والتغيير أم المادة 388 التي يمكن أن تحوّل السلطة إلى ديكتاتورية مطلقة، إذ تنص على السجن من شهر إلى عام لمن يوجّه «القدح» إلى أفراد السلطة العامة؟ ما هو الأخطر: المادة 534 أم المادة 503 التي تنذر من يكره «غير زوجته» بالعنف والتهديد على الجماع بالسجن، أما الزوجة فشأن عائليّ! وفي ظل كل ما يشهده البلد من إضرابات جماعية توقف مرافق عامة حيوية وأساسية، ما هو الأهم: المادة 534 أم تعديل أم إلغاء المادة 340 التي تنص على «تجريد الموظفين من حقوقهم المدنية» في حال أقدموا متّفقين على وقف أعمالهم على نحو يعرقل سير إحدى المصالح العامة؟ المادة 534 أم المادة 533 التي تنص على السجن ثلاثة أشهر لمن أقدم على اقتناء ما يمكن أن يخلّ «بالحياء»؟ ثمّة حاجة حتمية لإلغاء القوانين العثمانية، وبعضها ينصّ على منع ارتداء الشورت مثلاً، وتعديل وإلغاء مواد كثيرة من قانون العقوبات توقّف العمل بها منذ سنوات، وتعديل وإلغاء مواد كثيرة في قانون البلديات. لكن الأساس هنا يجب أن يكون المصلحة العامة لا الانفعالات و«التزريك السياسي».

على مدى عقدين، كانت هناك حملات كبيرة وهادئة تسوّق للمثلية، ولامبالاة رسمية وقانونية وشعبية، ومواقف متقطعة وغير مترابطة لبعض رجال الدين والسياسيين وقلّة قليلة من «إنغلونسرز» الذين تقفل حساباتهم الافتراضية فوراً إذا عبّروا عن أي موقف معارض للمثلية. ثم، يتحدث الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله فتقوم القيامة. كان بإمكان خصوم الحزب أن يتجاهلوا كلام السيد باعتباره جزءاً من خطبة دينية لا خطاباً سياسياً، فيكمل «مجتمع الميم» توسعه المتواصل منذ عقدين بعيداً عن الصخب. لكنهم قرروا غير ذلك: قرروا هم - لا هو ولا الحزب - أن يستنفروا ويصعّدوا على كل المستويات. فتحوّل الموضوع من بند ثانويّ في خطبة لم يسمعها غير المعنيين مباشرة بها إلى قضية رأي عام ينقسم البلد والأحزاب والإعلام والرأي العام بشأنها. فجأة، لم يعد ممكناً لبعض المثليين الاجتماع في هذا المقهى أو ذاك دون أن يساورهم القلق! لم يعد أي مثليّ قادراً على نشر فيديو على «تيكتوك» من دون أن يهاجمه الآلاف! ولم يعد بإمكان مثليّ أن يستفيد من ادّعاء عائلته بعدم المعرفة أو الاهتمام بميوله الجنسية! لمجرد تسجيل نقطة أو هجوم تكتيكي على الأمين العام لحزب الله، ألحق خصوم الحزب ضرراً استراتيجياً هائلاً بالمثليين على المدى القريب والمتوسط والبعيد. أنهوا بسوء إدارتهم وتقديرهم كل الاستقرار الذي كان ينعم به «مجتمع الميم». وإذا كان تعديل المادة 534 من قانون العقوبات ممكناً في السابق بطريقة هادئة ومن دون انتباه أو اكتراث من أحد، فإنه بات شبه مستحيل اليوم.

خصوم الحزب لا الحزب من جعلوا منها معركة أخرجت كل ما كان يحصل منذ عقدين من الهدوء إلى الصخب: من لامبالاة المجتمع إلى اهتمامه المكثف؛ ومن التآمر الضمني على عدم المواجهة إلى مواجهة مفتوحة، مع العلم أن الجمعيات المعنية لم تدخل في الحملة لمعرفتها أنها غباء بغباء، يلحق ضرراً هائلاً بكل ما راكمته من إنجازات، إذ كانت ولا تزال تفضّل مواصلة العمل الهادئ من دون صخب واستفزاز. في السابق، كان يمكنها مواصلة زرع مفاهيمها الخاصة في كتاب هنا وقصة هناك، وبرنامج هنّا وهناك. أما اليوم، فبات الأمر أصعب والتكلفة أكبر. منذ عام 2006، في البلد نوادٍ ليلية خاصة بالمثليين لا يعيرها أحد اهتماماً، فيما بات اجتماع بعض المثليين في مقهى اليوم يتسبب بأزمة تكاد تراق فيها الدماء. لقد أتوا ليكحّلوها فعموها بالكامل. يمكن تفهّم الغباء السياسي للبعض. ما لا يمكن فهمه أو تفهّمه هو الغباء على هذه المستويات أيضاً.

مقالة

كريم مروة: خلاصات سكونية مكرّرة!

نجيب نصرالله

ثمة، بين الناس، من يؤسف له ولا يؤسف عليه. وثمة من يؤسف عليه ولا يؤسف له. وثمة من لا يؤسف لا له ولا عليه... أما في خصوص عبد الكريم مروة المعروف بـ«الرفيق» كريم مروة فيمكن إدراجه، وطبعاً من باب التساهل، في خانة الذين يؤسف لهم ويؤسف عليهم... وإن كان هذا لا يخفّف من حقيقة وواقع أن الأسف عليه أشدّ من الأسف له. فالرجل، وخلافاً لكل الناس، وبالذات لأقرانه أو مجايليه، لم يعرف طوال حياته إلا... التفوّق! فهو الأول في التفكير النقدي، والأول في التجديد السياسي، والأول في اكتشاف الأزمات الحزبية، والأول في رسم الحلول وتعيينها، والأول في تحدي المركز السوفياتي والكسر مع سلطويته الإملائية، والأول في... كل ما يمكن أن يخطر أو لا يخطر في البال. وعليه، فليس ما يمنع من يوم يأتي ويقول فيه إنه الأول في اكتشاف... النار!

في حواره الأخير مع الزميلة المتمكّنة نوال نصر يكرر مجدداً، من جملة ما يكرّر، الخلاصات السياسية والثقافية والحياتية... إياها. وهي في معظمها خلاصات لا رابط يربطها بالواقع الفعلي، وإنّما خلاصات «سكونية» ولدت من رحم التأمّل الذهني الصرف! عدا واقع أن هذه الخلاصات لم تتيسّر له، أو لم يحظَ بها، إلا بعدما استنفد امتيازات وعطايا «الموقع» الحزبي، وقد كانت من الكثرة والوفرة، ما جعلها تقلّب المصائر الشخصية لكثير من الحزبيين وحتى أشباه الحزبيين، وترفعهم من قاع اجتماعي وسياسي وثقافي آسن وضحل إلى ما هو عكسه تماماً. وهو الموقع نفسه المسؤول، ولو أصرّ على النفي من خلال قوله لزميلتنا بالحرف: «الحزب الشيوعي الموجود اليوم لا علاقة لي به، لست ضده ولست معه، ولم أعد أبالي به، ولا أحد له عليّ شيء». فموقعه في الحزب مسؤول عن صنعه وقوليته وتشكيله سياسياً وثقافياً واجتماعياً... وبالعودة إلى الخلاصات، فهذه الأخيرة لم تنجم، على ما يحاول الإيحاء، عن «وحي جبرائيلي» توقّع حيثياته سلفاً «كلنا إرادة» وجهودها لضمان محاسبة الجرائم المالية ومكافحة السياسات المعتمدة منهما. فكان أن أعدّ للخروج في توقيت اختارته الصدفة البحت، وكأن لا علاقة له، بالرعب من التزامن العجيب، بالانكسار الذي أصاب الفكرة ولا بانهيار ثمرتها السوفياتية، وتالياً بتلاشي الامتيازات وتراجع العطايا السياسية والثقافية والاجتماعية على ما يحاول أن يوحي... لكنّ المؤسف أن وعيه اللبناني الجديد، وبخلاف ما أمل، لم يفتح له باب الخلاص الذي أراده، ولم يمكّنه من تجاوز الصفحة أو أقله طيّها. فبقي، وربما من غير أن يعي، وحاله في ذلك من حال من سبقه أو لحقه من رفاق «التوبة» المشبوهة، عند الزمن السابق على زمن «الوعي الديمقراطي الجديد».

ولعلّ الدليل على ذلك هو في إدمانه على الحديث إياه. فلا حديث له غير حديث الماركسية الفاشلة، ولا كلام له غير الكلام عن أعطابها... فضلاً عن التصويب الدوري، وكلما أتيحت الفرصة، على «مكامن الخلل العضوي التي أودت بها» وجعلتها، أي الماركسية، بالنسبة إليه موضع استقطاع وإدانة وشجب واستنكار بدلاً من أن يكون الأمر فرصة للبحث العملي والتأمل النضالي في حال الإنسانية ووجوب الكسر مع واقعها الذي ازداد قتامة بعد انهيار التجربة التاريخية العظيمة.

ففي الحوار إياه يكرّر ويعيد، من غير أن «يتعب»، على ما أوردت الزميلة نصر، ما صار مختصاً به من «مقاربات نقدية»، وهي مقاربات قلّما تخلو من أحكام قاطعة كسيف عنترة أو المهلهل وغيرهما من حملة الصوارم، وهي، بالمناسبة أحكام لا قبل لمفكر ماركسي (سابق أو لاحق) أو غير ماركسي بها، وهدفها الواضح، الأول والأخير، التصويب على المقاومة فكرةً وتنظيمات، أمانيّ وتطلعات... بل إن الحكم على الماركسية والجهر بنهايتها المزعومة يبدو على لسان مروة أقرب إلى التمنيات منها إلى النقد أو المراجعة، وهو في إصراره على تناولها السلبي لا النقدي يبدو كمن عليه أن يؤدّي واجب تصفية حساب قديم بما يؤهّله لاستخراج سجل عدلي جديد يؤكد فيه حقيقة ونوع التوبة السياسية التي يبدو أنه لم ينجح حتى اللحظة، بالرغم من كل ما بذله، في تأدية كامل فروضها المطلوبة، وهذا طبعاً، من دون إغفال وجوب أداء المتمّمات المتصلة بها.

طبعاً، من حقّ الرجل، كما من حقّ غيره، من المتمركسين السابقين، أن يغيّر في قناعاته وحتى أن يرتدّ، ومن حقّه أيضاً أن يشهر ارتداده على الملأ. إلا أن ما ليس من حقّه، ولا من حق غيره، من الذين غدروا بالفكرة وطعنوا بالممارسة وشوّهوا التجربة... الإصرار على ممارسة رياضة الاستهانة بعقول العارفين والعارفات. فبعض هؤلاء العارفين والعارفات، يعرفون ويعرفن حجم الأدوار وطبيعة المهمات التي أنيطت بهذا أو بذاك ممن تعاقب على الإضاءة فحسب، بل هو في الواقع، وربما خلافاً لفكرتها، مبضع، أو فرشاة تنقيب عن أحافير السياسة ونواويسها المنسيّة أو المرمية هنا وهناك وهنالك... وفي إشارتها، في ختام الحوار، إلى الغرور أكثر من دالّة.

بقي أن نقول إن «مجهر» الزميلة نوال نصر ليس بمجهر كريم مروة: خلاصات سكونية مكرّرة!

«الحاج» جان فواز

قبل أسبوعين من إضاءة الشعلة الواحدة والأربعين لجبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، احتضن ثرى دير ميماس، أول من أمس، جان فواز، أحد العقول المدبّرة لـ«جمول». بعد التشييع الذي دعا إليه الحزب الشيوعي اللبناني، صار لـ«الحاج»، كما كان يلقبه المقاومون، عنوان واضح في مدافن دير ميماس، بعد عقود من التخفّي. كثر كانوا بحاجة إلى التعرف إلى «أبو يوسف» الذي أصرّ على أن يبقى مجهولاً لأجيال الرفاق الذين نشأوا بعد تقاعد المقاومة العسكرية. «عقل الحزب المبدع ووجهها الجميل السري»، كما عرّف عنه بيان الحزب، استقال من الجيش اللبناني نهاية الستينيات ليتفرّغ لتصنيع العبوات والأجهزة الإلكترونية لمصلحة فصائل المقاومة اللبنانية والفلسطينية ضد العدو الصهيوني وعملائه. عقب الاجتياحين عامي 1978 و1982، ظل «الحاج» شبحاً يقارع العدو حتى كاد أن يكشف أمر مختبره عام 1982. فاضطر لمغادرة الجنوب إلى بيروت. ومن العاصمة، رفد المناطق بعبواته وتقنياته لتفجير الدوريات واستهداف الآليات. ومن المقاومين الذين استخدموا صنوعاته، نجله الذي استشهد عند مثلث خلدة خلال محاولته تفجير عبوة بدبابة إسرائيلية. بعد عام 1990، تقاعد «الحاج» قسراً، وعاد بعد التحرير إلى بلدته الجنوبية. لكنه في سلوكه اليومي، ظل الشيوعي النموذجي. تحوّل إلى مزارع يهتمّ بالأرض والدواجن، ويناضل ضمن منظمة الحزب في مرجعيون. وجمع في أسرته الصغيرة لبنان بتنوّعه. فوقف في طابور تقبّل العزاء به، ابنه المؤهّل في الجيش وابنته الراهبة وأقرباؤه وأنسباؤه من كل بلدة جنوبية.

قضية

الإضرابات تهجّر أكثر من نصف تلامذة «الحكومي» إلى الخاص

عام دراسي بلا تعليم رسمي؟

(هيثم الموسوي)

فوّاد بزي

بعدما كان تسجيل التلامذة في بعض ثانويات الضاحية الجنوبية يُقفل خلال يومين فقط بسبب الضغط، «نفتش اليوم عن التلامذة كي لا نقفل الصفوف» تقول مديرة ثانوية في المنطقة. المدرسة الرسمية خسرت بسبب إضرابات الأساتذة بعد عام 2019 أكثر من 50% من تلامذتها. الثانويات تخفّف من تشعيب الصفوف بعد الانخفاض الحاد في عدد التلامذة، وأساتذة الملاك يقسمون ساعات التعليم الأسبوعية المطلوبة بين عدد من المدارس لاستكمالها، والأساتذة المتعاقدون تُقلص عقودهم، أو يُستغنى عنهم بشكل نهائي.

في إحدى ثانويات منطقة الضاحية الجنوبية، تراجع عدد المتعلمين من 750 عام 2019 إلى أقل من 250 العامَ الدراسي الماضي، وفي مدينة صور خسرت ثانوية أكثر من 1000 تلميذ خلال عامين فقط. وهناك توجّه لدى وزارة التربية إلى دمج ثانويات رسمية بسبب تراجع عدد التلامذة، إذ لا يمكن ترك مدرسة مفتوحة بشكل مستقل بأقل من 100 تلميذ. في المقابل، خرج الأساتذة من أيام الإضرابات الطويلة بـ«صفر إنجازات»، فلم يتحقق أي مطلب، بل بقيت أوضاعهم المعيشية في تدهور مستمر.

على الضفة الأخرى، انتعشت المدارس الخاصة في فترة الأزمة الاقتصادية، ووسّعت من أعمالها، وبعضها اشترى أبنية مدارس متعثّرة أو مقفلة لزيادة عدد مقاعدها واستقطاب المزيد من التلامذة. في الهرمل، مثلاً، فتحت ثلاث مدارس خاصة جديدة أبوابها خلال عام واحد.

ولا يقلّ الفاقد التعليمي فداحةً عن الهجرة من الرسمية إلى الخاصة، فقد خسر التلميذ في لبنان سنة ونصف سنة دراسية خلال ثلاثة أعوام. الثقة فُقدت تماماً بين التلميذ والأستاذ، بعدما تخطّى عدد الأيام التعليمية الضائعة بسبب الإضرابات، بالإضافة إلى الأعطال القسرية غير الرسمية، الـ 150 يوماً على مدى ثلاث سنوات دراسية. في حين بلغ عدد الأيام التعليمية الفعلية خلال العام الدراسي 96 يوماً فقط بسبب التقليصات العشوائية لوزارة التربية خلال سنوات الأزمة.

يبقى السؤال: على من تقع مسؤولية فتح المدرسة الرسمية، الأساتذة أو الدولة؟ المعلمون موظفون لدى الحكومة التي يقع على عاتقها تأمين رواتب تسمح لهم بالعيش الكريم، وتقديمات اجتماعية وتغطية صحية ومعاش

> في صور خسرت ثانوية أكثر من 1000 تلميذ خلال عامين فقط

تقاعدي، بعدم ولَت «أيام العز» التي عاشها الموظفون قبل عام 2019. الرواتب تدهورت قيمتها الشرائية مع ارتفاع سعر صرف الدولار 58 ضعفاً، ووصل أساس الراتب الى أقل من 30 دولاراً. والتغطية الصحية لا تؤمّن أكثر من 15% من قيمة الفاتورة الصحية، وبعض المستشفيات يرفض استقبال المرضى على حساب تعاونية الموظفين.

خُسُر الموظفون، ومنهم الأساتذة في زاوية الإضراب. الدولة لا تقدّم حلولاً منطقية تعيد إليهم شيئاً من العيش الكريم. وزارة التربية مثلاً تطلب منهم التعليم على حسابهم في المدارس، فالرواتب في العام الدراسي الماضي مع الحوافز بالعملة الأجنبية لم تكف حتى للوصول إلى المدارس أربعة أيام أسبوعياً، وهذه السنة لا حوافز أبداً بعد نفض الجهات المانحة يدها من تعليم اللبنانيين. في المقابل، خسر الأساتذة بإضراباتهم ثقة «أهل المدرسة الرسمية»، وتخلخلت قاعدة من قواعد التعليم الرسمي المتمثّلة بالتلامذة. أما الخاسر الأكبر، فالفقراء الذين فقدوا جواز عبورهم نحو الترقّي الاجتماعي والوظيفي بتغييب دور المدرسة الرسمية، وتهديد أصل وجودها.

الإضراب حق لتحصيل الحقوق، ولا نقاش في أصل التحرك، إنّما في جدوى الاستمرار بتكرار التحرك نفسه رغم عدم الوصول إلى أي نتائج. فالسلطة السياسية تعلّمت كيفية كسر الإضرابات وإجهاضها في مهدها، واستفادت منها للقول «إنّ الموظف في القطاع العام غير منتج، وعلينا التفكير في طريقة أخرى لإدارة القطاع العام بعيداً عن الموظفين المضربين». طوال السنوات الماضية، بعد عام 2019، لم ينجح إضراب واحد في تحقيق أيّ من المطالب، واستخدمت الأحزاب الأدوات النقابية المتمثّلة بالروابط لتحقيق مآرب سياسية، والمناكفة. وعند تعطل أي ملف سياسي في وزارة التربية كانت تلجأ الروابط للإضراب، في حين لم تهتز الأخيرة عند قيام الوزارة ذاتها باستدعاء الأساتذة للتحقيق والحسم من رواتبهم.

المعلمون، على مشارف العام الدراسي المقبل، يهددون بـ«لا عودة إلى التعليم» بالتقديمات ذاتها، إذ إن قيمة الراتب المضاعف سبع مرات لا تزيد على 200 دولار. ومن جهة أخرى، الأهالي القادرون على نقل أولادهم من المدرسة الرسمية نقلوهم، ولن يبقوا عليهم لـ«سنة أخرى من العذابات». والقدرة تتلخّص فقط بـ«تأمين 500 دولار سنوياً للدخول إلى مدرسة خاصة من المستوى العادي». أمام انسداد أفق الحلول تماماً، وعدم اهتمام السلطة السياسية بتقديم حلول، وعدم قدرة الأساتذة على تسيير المدرسة الرسمية على حسابهم، ودعم الأحزاب للمدرسة الرسمية بالكلام، والخاصة بالأموال، فربما نكون أمام عام دراسي من دون تعليم رسمي!

تقرير

مياومون غير خاضعين لقانون العمل

عمّال الأفران ضحايا «كارتيل الخبز» أيضاً

ندى أيوب

كل زيادة على سعر ربطة الخبز تُرفق عادة بعبارات تبريرية من قبيل ارتفاع أسعار المازوت والطحين والسكر و... «أجور العمال»، علماً أن هؤلاء يعملون بين 12 و14 ساعة مقابل أجر لا يتجاوز عشرة دولارات يومياً، وهم محرومون من أبسط الحقوق المكتسبة للعامل في لبنان.

التواطؤ المزمن بين وزارة العمل وكارتيل أصحاب الأفران وضع عمّال الأفران خارج قانون العمل تماماً. فمنذ إقرار هذا القانون عام 1946، استثني منه عمال الأفران، باعتبارهم مياومين ترتبط أجورهم بكلفة إنتاج ربطة الخبز التي تحدّدها وزارة الاقتصاد، ما حرمهم من أي تقديمات اجتماعية وصحية يحصل عليها الخاضعون لقانون العمل، ومن حقوق بديهية كالعمل 8 ساعات يومياً والاستفادة من العطل الأسبوعية والإجازات السنوية والعطل الرسمية وإجازات الوفاة والمرض والتسجيل في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ومن الحقّ في ديمومة العمل وانتظامه، إذ بإمكان ربّ العمل الاستغناء عن خدماتهم ساعة يشاء.

في 11 كانون الثاني الماضي، أصدر وزير العمل مصطفى بيرم، مذكرة قضت بإخضاع عمال الأفران لقانون العمل، إلا أن مالكي الأفران رفضوا الالتزام بها، ما أبقى العمال خاضعين لاستنسابية أصحاب العمل وأبقى الغبن اللاحق بهم قائماً. ويقول رئيس نقابة عمال المخابز والأفران في بيروت وجبل لبنان شحادة المصري، إن أرباب العمل لا يريدون التصريح عن عدد عمال الأفران الفعلي للضمان الاجتماعي، ولا عن عدد العمال الأجانب تجنباً لاستصدار إجازات عمل. ولفت إلى أن النقابة عرضت على بيرم تنظيم القطاع عبر تأليف لجنة برئاسته لبحث المطالب، وقد أبدى الأخير تجاوبه، «وطلب صياغة وثيقة تنظّم العلاقة التعاقدية بين العمال وأصحاب الأفران، لا يزال أصحاب العمل منذ شهر ونصف شهر يماطلون في إنجازها».

قرار بيرم جاء بعدما نكث وزير الاقتصاد أمين سلام بوعده للنقابة بضَم ممثلين عن العمال إلى لجنة تحديد كلفة إنتاج ربطة الخبز وتسعيرتها الرسمية، ضمن معادلة لا تحمي حقوق أصحاب العمل فقط، وإنما العمال وساعات عملهم وحقوقهم، ولا سيما أنهم الأكثر غبناً في هذه المعادلة. ويشدد

> 14 ساعة عمل بـ 10 دولارات يومياً... بلا إجازات ولا عطل سنوية أو مرضية ولا تعويضات

المصري على ضرورة وجود ممثل عن العمال في اللجنة، على مبدأ تمثيل كل أطراف الإنتاج، وبما أنّ «العمال هم الطرف الأساسي ويعرفون جيداً كم تحتاج ربطة الخبز من مكونات ومقادير»، ملمّحاً إلى مبالغات أصحاب الأفران في التصريح للجنة عن المقادير اللازمة لصناعة كل ربطة، رغبةً في ضمان أرباحهم، على حساب أجرة العامل وحقوقه.

وكانت اللجنة التي شكّلها وزير الاقتصاد السابق راوول نعمة عام 2020 واستثنيت النقابة منها، قد خلصت إلى تحديد مجمل أجرة العامل الشهرية بنحو 173 دولاراً، على أساس عمل يشمل 25 شوال طحين في 8 ساعات يومياً. بينما في الواقع، بحسب المصري، «يصل عدد ساعات العمل إلى 14 يومياً على أساس يتراوح بين 40 و50 شوال طحين للعامل الواحد».

200
هو عدد الأفران في لبنان بحسب جداول توزيع حصص الطحين المدعوم

5
أفران تستحوذ على ما بين 40٪ و45٪ من مجمل إنتاج الخبز

70%
من عمال الأفران غير مسجّلين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. من بينهم عدد كبير من العمال الأجانب الذين يعملون بلا إجازات عمل

(هيثم الموسوي)

9

«التربية» تنزل عقوبة جماعية بنصف الأساتذة

مع القرارات الهمايونية لوزير التربية عباس الحلبي، يبدو الأخير كأنه يبحث عن شمّاعة يعلّق عليها فشل وزارته في تأمين إطلاق العام الدراسي الجديد، عبر استفزاز الأساتذة ودفعهم إلى الاعتراض

> حسم رواتب 3000 استاذ ونقل تعسّفي لـ450 استاذاً إلى مدارس بعيدة

والإضراب... وإقفال المدارس الرسمية، إذ لم يكتفِ الحلبي بالقرار الذي أصدره الأسبوع الماضي وحسم بموجبه تأديبياً رواتب 15 يوماً لـ61 أستاذاً، بل يحضّر لإصدار قرار بعقوبة جماعية لأكثر من نصف أساتذة الثانوي، ما يتوقّع معه انفجار مواجهة واسعة مع المعلمين. وبحسب معلومات «الأخبار»، فإن حوالي 3000 أستاذ أُدرجت أسماؤهم على لوائح حسم الرواتب بسبب استمرارهم في الإضراب العام الماضي بعد إنهاء الروابط للتحرك. ويمثّل هؤلاء أكثر من نصف أساتذة التعليم الثانوي الموجودين في الخدمة الفعلية، ويسدّدون حصصاً تعليمية لا إدارية. وقد تقرّر أن يُحسم من رواتبهم بين ثلاثة أيام عمل وأربعة عشر يوماً، إضافة إلى وضع حوالي 450 أستاذاً على لوائح «النقل التعسفي» إلى ثانويات بعيدة عن أماكن سكنهم، ما سيكبّدهم أعباء نقل إضافية.

تأتي هذه القرارات بعد سلسلة اتصالات كانت تشي بأنّ الحلبي سيتراجع عن قراره الأول في محاولة لسحب فتيل تفجير العام الدراسي والمواجهة مع الأساتذة عشية انطلاق الأعمال التحضيرية في المدارس الرسمية. ولكن، بحسب مصادر الأساتذة، «يبدو أن الوزارة لا ترغب بطي صفحة العام الماضي، وتصرفات الوزير تشي بعقلية انتقامية، وبقرار بتسيير قطار التعليم على أجساد الأساتذة، إذ لا تقديمات تُذكر في أدراج الوزارة، وجلّ ما قد يحصل عليه الأساتذة هو المساعدة الحكومية المؤقّتة (سبعة رواتب)، وبدل نقل على أساس 450 ألف ليرة عن كل يوم حضور».

وفيما انطلق العام الدراسي في بعض المدارس الخاصة، تتخبّط إدارات المدارس الرسمية وأهالي التلامذة في فوضى كبيرة بعد إصدار روابط التعليم مجتمعةً (ثانوي، أساسي ومهني) بياناً أول من أمس طلبت فيه «عدم الالتحاق بالمدارس، ومقاطعة الأعمال التحضيرية، وحتى مقاطعة تسجيل التلامذة السوريين». علماً أن الوزارة قرّرت بدء التسجيل في 14 أيلول الجاري، مع تأجيل تحديد موعد اليوم الأول للتدريس. وربطت الروابط دعوتها للمقاطعة بـ«تأخّر وزارة المالية في تحويل الرواتب الأربعة الإضافية (المساعدة الحكومية) للأساتذة عن كل شهر من أشهر الصيف»، بعدما أصدرت وزارة المالية بياناً أوضحت فيها أنّها لن تدفع المستحقات قبل نهاية الشهر الجاري.

وفيما لم تتطرق الروابط إلى القرارات التعسفية لوزارة التربية، «سيفتح المديرون المدارس الرسمية الخميس المقبل، ولن يلتزموا بقرارات الروابط، وهذا توجّه عام لديهم»، بحسب مدير إحدى الثانويات، مؤكداً أن «بيان الروابط لا يرضينا، ولا يعبّر عن مطالبنا. فهي تعيد التصرفات ذاتها للعام الرابع على التوالي، وتقبل بلغة الوعود والتسويف، وتسيير العام الدراسي لأشهر معيّنة لتمريره من دون أي تقديمات».

وفي سياق متصل يرى الأساتذة في تصرف الروابط «إيحاءً بأنّ المشكلة تُحل فقط في حال دفع المساعدات المكسورة عن أشهر الصيف، في حين لم تكن هذه التقديمات مقبولة من الأساس لدى الغالبية العظمى من الأساتذة». كما يُسجل اعتراض كبير على تعامي الروابط عن الكيدية التي تمارسها وزارة التربية بحقهم، و«محاولة اصطيادهم بالمفرق بسلاح العقوبات، وقمعهم لعدم التفكير حتى في التحركات المطلبية هذه السنة، بينما المدارس متروكة لما يشبه الإدارات المحلية في المناطق، حيث تدار بأموال الجمعيات والمقتدرين الذين يحوّلون الأستاذ من موظف إلى مياوم».

أمام هذا المشهد، لا إمكانية للجزم بوضع التسجيل في المدارس الرسمية، فـ«الأمور متروكة للمديرين» بحسب أحد أعضاء رابطة الثانوي، و«الدعوة للمقاطعة غير ملزمة». وحول الهدف منها، أشار إلى «دفع المكسورات عن أشهر الصيف لتسيير التسجيل أولاً، من دون أن يعني ذلك إطلاق التدريس. فالأمر الأخير متروك لمعرفة مدى صدقية الوزير في دفع الحوافز بشكل منتظم هذه السنة، إذ وعد بدفع 300 دولار إضافية شهرياً للأساتذة، بالإضافة إلى انتظام دفع المساعدة الاجتماعية المُقرّة من الحكومة (الرواتب السبعة) بعيداً عن الاعيب وزير المالية الذي يؤجل دفعها للأساتذة، وتعديل بدل النقل لربطه بليترات البنزين». ورفض «تحميل الأساتذة أو الروابط مسؤولية العام الدراسي، فالأخيرة واقعة تحت ضغط كبير من كل الجهات، ولن تعود إلى التعليم هذا العام إلّا بعد تحقيق هذه المطالب». وأكد «عدم تكرار تجربة العام الماضي، وتسيير التعليم بالوعود، وعلى حساب الأساتذة».

فؤاد..

سوريا

وساطة أميركية تُنهي قتال «الريف الشرقي»

وعود بتعزيز دور العشائر

انتهت المعارك التي بدأت قبل 12 يوماً بين العشائر العربية و«قوات سوريا الديموقراطية» (قسد) في ريف دير الزور الشرقي، وسط معلومات عن وساطة أميركية وفّرت ضمانات للعشائر بأعطائها دوراً أكبر في إدارة مناطقها، مقابل السماح لقوات «قسد» بالعودة من دون قتال إلى القرى التي أُخرجت منها. وإذ سعت الأخيرة إلى تقديم الأمر على أنه «إنهاء للعمليات العسكرية» من جانبها، حرصت العشائر على إظهار عدم الاستسلام، والتأكيد على الاستعداد لجولات جديدة من المعارك، في حال عدم الإيفاء بالتعهدات

الحسكة ـ **أيهم مرعي**

أعلنت «قوات سوريا الديموقراطية» (قسد)، في بيان رسمي، انتهاء عملية «تعزيز الأمن» في ريف دير الزور الشرقي، بعد 12 يوماً على إطلاقها، إثر هبّة عشائرية أدت إلى خروج كامل الريف الممتد على نحو 100 كيلومتر على الضفة الشرقية لنهر الفرات عن سيطرتها. الإعلان جاء بعد تمكّن «قسد» من السيطرة على بلدة ذيبان، معقل مقاتلي العشائر، وقائدهم شيخ قبيلة العكيدات، إبراهيم الهفل، والوصول إلى بلدة الطيانة، وسط معلومات عن وجود وساطة أميركية غير معلنة أدت إلى انتهاء الاشتباكات، وفق شروط أهمها تفعيل دور المكوّن العربي في إدارة المنطقة.

وظهر الدور الأميركي، في إنهاء المعارك، من خلال تجوّل دوريات أميركية بشكل مكثّف في الريف الذي سيطر عليه مقاتلو العشائر، وقيامهم بفتح الطرقات أمام آليات «قسد» التي عادت للانتشار في غالبية القرى التي خرجت عن سيطرتها من دون قتال، وبإشراف أميركي مباشر. وحصل التدخّل الأميركي بعد اتهامات عشائرية بانحياز واشنطن لصالح «قسد»، ودعمها عسكرياً من خلال إلقاء قنابل مضيئة خلال المعارك التي دارت بين الطرفين، والتأكيد الأميركي المتكرّر على استمرار دعم «قسد» كشريك موثوق في سوريا.

وأصدرت «قسد» بياناً رسمياً، يوم الجمعة، أعلنت فيه «انتهاء العمليات العسكرية في ريف دير الزور، والانتقال إلى مرحلة العمليات الأمنية المحدودة لملاحقة خلايا داعش، والعناصر الإجرامية»، متعهّدة بـ«رفع مستوى العمل والكفاح ضدّ كل العناصر التي تحاول ضرب أمن واستقرار المنطقة، بما فيها خلايا داعش، وكل الأطراف التي رهنت إرادتها للقوى الخارجية». ولوحظ، منذ ليل الأربعاء الماضي، تبدل في موقف «قسد» التي كانت تصوّر ما يحصل على أنه «حرب ضد مجرمين وإرهابيين»، قبل أن يقرّ قائدها العام، مظلوم عبدي، «بوجود مظلومية للعشائر، مع الاستعداد للتفاوض حتى مع الخصوم في دير الزور»، في إشارة إلى الشيخ إبراهيم الهفل. وتعهّد عبدي، في تصريحات إعلامية، بـ«تلبية مطالب العشائر العربية»، مؤكداً أنه التقى شيوخ العشائر «وسنحترم مطالبهم بالإفراج عن عشرات المقاتلين المحليين الذين ثاروا ضد قوات قسد»، ومشيراً إلى «وجود قرار بإصدار عفو عام عن كل المتورّطين في أحداث دير الزور». وأقر عبدي بـ«وجود خلل في تمثيل العشائر في المجالس المحلية، مع وجود ثغرات وأخطاء على الأرض».

> **التحالف أبلغ «قسد» بضرورة وقف المعارك، واللجوء إلى المفاوضات والحوار، والنظر في مظالم سكان المنطقة**

هذا التبدّل في موقف «قسد»، جاء بعد يومين من دعوة كل من وزارتي الخارجية والدفاع الأميركيتين، في بيانات منفصلة، إلى «ضرورة وقف الاشتباكات في دير الزور، وجنوح الطرفين إلى الحوار». والظاهر أن «التحالف الدولي» ضغط على «قسد» لوقف حملتها العسكرية، وطلب منها الإعلان رسمياً عن توقف تلك الحملة، على رغم استمرار خروج نحو 20 قرية وبلدة عن سيطرتها، لإثبات حسن النوايا للعشائر، مع تعهده بإعادة «قسد» إلى المنطقة من دون قتال. وأتى هذا الضغط، خوفاً من تمدّد الاشتباكات إلى أرياف دير الزور الشمالية والغربية، وتهديد القواعد الأميركية الموجودة في المنطقة، ولا سيما قاعدتي كونوكو وحقل العمر، فضلاً عن الخشية من تحوّل الاشتباكات إلى انتفاضة شعبية، في ظل الدعوات إلى الخروج في تظاهرات نصرة لأبناء العشائر.

وفي هذا الإطار، تقول مصادر عشائرية، لـ«الأخبار»، إن «اللقاءات التي عقدها شيخ شمل العكيدات مصعب الهفل، مع مسؤولين أميركيين في قطر، أسهمت في توضيح الصورة لواشنطن، وشكّلت عامل ضغط على القوات الأميركية في سوريا لإنهاء المعارك في المنطقة»، مؤكدة أن «التحالف أبلغ قسد بضرورة وقف المعارك، واللجوء إلى المفاوضات والحوار، والنظر في مظالم سكان المنطقة، وهو ما أدى إلى تغيير في خطابها تجاه الأحداث في دير الزور». وبيّنت المصادر أن «واشنطن تعهّدت بالوقوف إلى جانب العشائر، والضغط لرفع المظالم عنها، والعمل على منحها دوراً أكبر في إدارة شؤون المنطقة»، لافتة إلى أنها «ضمنت أيضاً العفو عن كل الأشخاص الذين حملوا السلاح ضد قسد، وضمان عدم المساس بهم أو بممتلكاتهم، ومنع ارتكاب أي إجراءات أو تجاوزات بحقهم». وتوقّعت المصادر أن «تعمل الولايات المتحدة على التقرّب من العشائر في الفترة المقبلة، لضمان عدم حصول هبّات عشائرية جديدة، تهدّد الاستقرار في منطقة نفوذها»، نافية الأنباء عن «سعي الأميركيين لاستغلال ما حصل، والبدء بتشكيل جيش للعشائر موال لها في المنطقة».

وعلى المقلب الآخر، يبدو أن العشائر تحرص على إظهار عدم الاستسلام لـ«قسد»، والتأكيد على الاستعداد لجولات جديدة من المعارك، في حال عدم الإيفاء بالتعهدات، وخاصة لجهة منح العشائر حق إدارة مناطقها. وبرز ذلك، من خلال بيان صوتي للشيخ إبراهيم الهفل، أكد فيه «استمرار مسيرة القتال ضد مرتزقة قسد وأعوانهم حتى ترفرف رايةُ النصر على أرضنا»، داعياً «أبناء دير الزور إلى الخروج في تظاهرات سلمية، لحين تحقيق المطالب، وعلى رأسها إدارة المكون العربي لمناطقنا». والمرجّح أن الهفل تقصّد إصدار بيان صوتي، للتأكيد على امتلاكه أوراقاً لاستغلال ما حصل، والبدء بتشكيل جيش للعشائر موال لها في المنطقة.

العشائر تحرص على إظهار عدم الاستسلام لـ«قسد» (أ ف ب)

عودة اجتماعات «الدستورية» قريباً: بيدرسون في دمشق لإنقاذ مبادرته

علاء حلبي

حطّ المبعوث الأممي إلى سوريا، غير بيدرسن، رحاله في دمشق ضمن مساعيه الرامية لإعادة إحياء مسار «اللجنة الدستورية» المجمّد، مستفيداً من المبادرة العربية التي ذلّلت بعض العقبات أمام عودة هذا المسار، بما فيها نقل مقر اللقاءات من جنيف إلى مسقط، وتعديل منتظر على مسار «أستانا» الذي وضع بذوراً للتقارب بين دمشق وأنقرة لا تزال تبحث عن أرض خصبة لنموّها في ظل استمرار المراوغة التركية، وصلابة موقف دمشق التي ترفض أي انخراط واسع في العلاقات في ظل وجود قوات تركية على الأراضي السورية.

المبعوث الأممي الذي لم يتمكن على مدار العام الماضي من تحقيق أي تقدّم في الحلّ السياسي، التقى خلال زيارته دمشق وزير الخارجية السوري، فيصل المقداد، بالإضافة إلى عدد من المسؤولين من البعثات الدبلوماسية، وأشار خلال تصريحات صحافية على عجالة عقب اللقاءات إلى تفاؤله في إمكانية تحديد موعد مؤكّد لعقد الاجتماعات، علماً أن المبادرة العربية ولجنة الاتصال الخاصة بسوريا ذكرتا في بيان لهما أنه «تم التوافق على اعتماد مسقط مقراً لعقدها، على أن تُعقد قبل نهاية العام الحالي».

المقداد الذي التقى المبعوث الأممي بعد سلسلة لقاءات أجراها مع مسؤولين عرب خلال مشاركته في اجتماعات مجلس الجامعة العربية في القاهرة، شدّد خلال اللقاء على «ضرورة خروج القوات غير الشرعية من سوريا»، مشيراً إلى «التحديات الأساسية التي تواجهها سوريا والمتمثّلة بالآثار الكارثية التي خلّفها الإرهاب، والإجراءات القسرية الأحادية الجانب اللاشرعية على الوضع الإنساني والاقتصادي في سوريا وعلى حياة السوريين، وخاصة بعد الزلزال».

بيدرسن الذي ينطلق من دمشق لإجراء لقاءات مع مسؤولي دول مسار «أستانا» (روسيا وتركيا وإيران)، بهدف استثمار مساري اللجنة العربية و«أستانا»، رأى في تصريحاته أن «ثمة تغييرات كبيرة تشهدها الساحة السورية هذه الفترة، سواء الانفتاح العربي وعودة دمشق إلى ممارسة دورها الطبيعي في محيطها العربي، أو حتى المحاولات الروسية - الإيرانية لتقريب وجهات النظر»، الأمر الذي يعوّل عليه بشكل واضح في إنقاذ مهمته كمبعوث أممي، علماً أن تغييرات عديدة من المنتظر إحداثها في آلية عمل «اللجنة الدستورية» التي فشلت في ثماني جولات سابقة في تحقيق أي تقدم حقيقي في الحل السوري، حيث من المفترض أن تشهد التغييرات إطالة لمدة عقد الاجتماعات، وتحديد محاور تتم مناقشتها والانتهاء منها قبل الانتقال إلى محاور جديدة، حيث تسبّبت الآلية الماضية وما احتوته من مناقشة جملة كبيرة من المحاور خلال وقت قصير، في تحوّل الاجتماعات إلى ساحة للاستعراض السياسي، الأمر الذي أدّى إلى فشلها في تحقيق أي تقدم.

وبالإضافة إلى إعادة إحياء مسار «الدستورية»، تتضمن المبادرة العربية نقاطاً عديدة من بينها تسهيل الطريق أمام عودة اللاجئين السوريين، الأمر الذي يتطلّب عمليات تأهيل وصيانة للبنى التحتية في المناطق التي خرجوا منها، وهي عمليات من المفترض أن تتم في سياق مشاريع «التعافي المبكر» بإشراف ودعم أمميّين، غير أن جملة من الشروط السياسية حالت دون المضي قدماً فيها، وهي نقطة انتقدها المقداد مراراً، مؤكداً في كلمته خلال اجتماع مجلس الجامعة العربية الـ 160 أن الولايات المتحدة الأميركية تحاول عرقلة أي حل للقضية السورية، وموضحاً أن الاجتماع الأول للجنة الاتصال العربي الذي استضافته القاهرة منتصف الشهر الماضي، كان فرصة لعرض الإجراءات والتسهيلات التي اتخذتها سوريا خلال الفترة الماضية لإيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع مواطنيها دون تمييز، ولتسهيل عودة السوريين الراغبين إلى بلدهم، ومناسبة لاستعراض الصعوبات التي تعرقل عودتهم نتيجة للإرهاب وللحصار الاقتصادي - الغربي، مشدّداً على الدور السلبي للدول الغربية التي اعتبر تدخلها «وقحاً لمنع أي تقارب عربي».

وبالتزامن مع التحضيرات الجارية لإعادة إحياء مسار «الدستورية»، يخوض «الائتلاف المعارض» محاولة لإنقاذ نفسه بعد أن دخل في نفق مظلم على وقع تنشيط دور «الحكومة المؤقتة» المنبثقة عنه بدعم تركي، إلى جانب «هيئة التفاوض» التي تمثل المعارضة في مسار الحل الأممي، بالإضافة إلى تعثره المالي المستمر نتيجة ضغط أنقرة، الداعم الأبرز له، ما أدى إلى تأجيل انتخاب رئيس جديد له خلفاً لسالم المسلط، وسط خلافات داخلية متفاقمة في أروقة المعارضة في ظل التبعية المتفاوتة لأعضاء الائتلاف لدول مختلفة. ولتلافي حالة التهميش المتزايد التي يتعرّض لها الائتلاف، ثمة طرح تركي يجري تداوله لإمكانية تعيين هادي البحرة، على اعتبار أنه توافقي بين تركيا والولايات المتحدة الأميركية من جهة، ولكنه خاض في اللقاءات السياسية ضمن مسار «الدستورية»، علماً أن النظام الداخلي للائتلاف يقضي باختيار رئيسه عن طريق الانتخاب، لكنّ الآلية التي تم اتّباعها طيلة السنوات الماضية حوّلت الانتخاب إلى ما يشابه التعيين.

> **يخوض «الائتلاف المعارض» محاولة لإنقاذ نفسه بعد أن دخل في نفق مظلم**

مصادر معارضة تحدّثت إلى «الأخبار»، أن حظوظ البحرة تبدو أكبر بعد رفض أنقرة اقتراحاً قدّمه المسلط لتمديد ولايته، حيث تسعى كل من أنقرة وواشنطن إلى إعادة تأهيل «الائتلاف» وتقريبه من هيئة التفاوض لتتسنى للمعارضة المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، واستثماره لتقوية موقف المعارضة في المحافل الدولية، حيث من المتوقع أن تجري انتخابات الائتلاف الشكلية خلال الأسبوع الحالي، الأمر الذي تراه تركيا ضرورياً في المرحلة الحالية استعداداً للمرحلة المقبلة بما فيها عودة مسار «الدستورية» إلى الحياة.

العراق

بعد «خور عبد الله»...

مطالبات بإلغاء «اتفاقية الإطار» مع واشنطن

يشهد البرلمان العراقي حراكاً نيابياً لتقديم طعون إلى المحكمة الاتحادية بعدد من الاتفاقيات الدولية، ومنها الاتفاقية الأمنية (الإطارية) بين بغداد وواشنطن، وذلك بعد إبطال «اتفاقية خور عبد الله» بين العراق والكويت الأسبوع الماضي. لكنّ أوساطاً مراقبة حذّرت من أن إلغاء "الإطارية" سيؤثر على العلاقات الثنائية بين العراق والولايات المتحدة، وسيدفع الأخيرة إلى التصعيد السياسي والاقتصادي في وجه بغداد

بغداد ـ **فقار فاضل**

فتح إلغاء المحكمة الاتحادية العراقية العليا «اتفاقية خور عبد الله» لتنظيم الملاحة بين العراق والكويت، بداعي عدم دستوريتها لإقرارها بالغالبية البسيطة في مجلس النواب وليس بغالبية الثلثين، كما ينص عليه الدستور في المادة 161، الباب أمام طعون نيابية في اتفاقيات أخرى أقرّت بالطريقة نفسها، ومنها الاتفاقية الأمنية (الإطارية) مع الولايات المتحدة. وكان العراق والولايات المتحدة قد عقدا "اتفاقية الإطار الاستراتيجي" المعروفة باسم (SOFA)، عام 2008، في شأن تنظيم وجود القوات الأميركية على الأراضي العراقية، لكن في الخامس من كانون الثاني عام 2020، صوّت مجلس النواب العراقي بأغلبية الأصوات على إخراج القوات الأجنبية من العراق، على إثر اغتيال القائد قاسم سليماني والحاج أبو مهدي المهندس ورفاقهما في غارة على مطار بغداد.

وتنص الاتفاقية الأمنية العراقية - الأميركية على انسحاب القوات الأميركية المقاتلة من المدن والقرى بتاريخ لا يتعدّى شهر حزيران 2009، على أن تنسحب جميع القوات الأميركية بتاريخ لا يتعدّى 31 كانون الأول 2011، وتحلّ محلها القوات العراقية. والعلاقة بين الولايات المتحدة والعراق تحدّدها حالياً اتفاقيتان: الأولى "اتفاقية الإطار الاستراتيجي" التي تغطي تطبيع العلاقات بين الجانبين، في المجالات الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية والأمنية. والثانية، الاتفاقية الأمنية التي تحدّد العلاقة الأمنية بين البلدين، وتنص على مدة الوجود الأميركي، وأنشطته، والانسحاب من العراق في نهاية المطاف. ومضى على توقيع الاتفاقية نحو 14 عاماً، إلا أن الجدل لا يزال قائماً حول الجدوى منها، وما إذا كانت في مصلحة بغداد، أو أنها سمحت لواشنطن بالاستمرار في التدخل في الشأن العراقي.

وفي هذا الصدد، يرى عضو اللجنة القانونية النيابية في البرلمان العراقي، رائد المالكي، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «قرار المحكمة الاتحادية العليا بشأن عدم دستورية قانون التصديق على اتفاقية الملاحة في خور عبد الله مع الكويت، سيفتح الباب للطعن بعدد من الاتفاقيات التي وقّعها العراق قبل عام 2015 وقت صدور قانون تنظيم عقد المعاهدات (رقم 35 لسنة 2015) وفي مقدمتها اتفاقية الإطار الاستراتيجي مع الولايات المتحدة التي صوّت عليها مجلس النواب سنة 2008، ولم تحصل على أصوات ثلثي الأعضاء استناداً إلى نص المادة (61/ رابعاً) من الدستور التي اشترطها المبدأ الجديد الذي أقرّته المحكمة في ما يتعلق بالتصويت على الاتفاقيات قبل سنة 2015». ويقول إن «هذه الاتفاقية في حال الطعن بها في المحكمة الاتحادية، يمكن الاستناد إلى نفس الحجّة من أجل إبطالها، لكن إلى الآن لم يقدم طعن بشأنها».

بدوره، يوضح عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية، حسين العامري، أن «البرلمان صوّت على إنهاء الوجود الأجنبي على الأراضي العراقية، بما فيها القوات القتالية الأميركية، لكن حكومة (مصطفى) الكاظمي السابقة تعاقدت مع قوات التحالف بجميع أصنافها بأن تكون مهمتها استشارية وتدريبية للقوات العراقية». ويشدّد، لـ«الأخبار»، على أن «موقف مجلس النواب يرفض رفضاً قاطعاً الوجود الأميركي في البلاد. وبالنسبة إلينا، لدينا خيارات كثيرة لدعم قرار الطعن في المحكمة الاتحادية للاتفاقيات المعقودة مع واشنطن، بما فيها الاتفاقية الأمنية التي وقّعها العراق سابقاً». ويتابع أن «العراق ليس بحاجة إلى قوات قتالية، وهذا ما صرّحت به الحكومة في أكثر من مرة، وينبغي إعادة النظر بالاتفاقيات الدولية التي جاءت في وقت كان الوضع فيه غير مستقرّ، وهو عكس ما تشهده البلاد حالياً».

> **«اتفاقية الإطار» الاستراتيجي» لم تحصل على أصوات ثلثي النواب استناداً إلى نصّ المادة 61 من الدستور**

في المقابل، تتوقّع عضو اللجنة القانونية، يدكار محمود، أنه «في حال الذهاب إلى المحكمة الاتحادية للطعن بالاتفاقيات الدولية، سيؤثّر ذلك بطبيعة الحال على علاقات العراق مع تلك البلدان وسمعته أمام المجتمع الدولي»، مضيفة لـ«الأخبار» إن «إلغاء الاتفاقيات والطعن فيها سيسبّبان مشاكل كثيرة، ولها تداعيات كبيرة بالنسبة إلى العراق. ولذلك يجب علينا أن نتعامل بتوازن وحكمة مع جميع القضايا، بما فيها الاتفاقيات الدولية».

من جهته، يحذّر الباحث السياسي العراقي، نبيل المرسومي، في منشور، من أنه «في حال الطعن باتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة، فمن المتوقع ارتفاع قيمة الـ 100 دولار إلى 300 ألف دينار عراقي أو أكثر». أما المحلّل السياسي، كاظم البديري، فيتفق مع المرسومي في قضية «تصعيد الولايات المتحدة ضد استقرار العراق اقتصادياً وأمنياً، في حال إلغاء الاتفاقيات معها، وخاصة الاتفاقية الإطارية التي تضمن الوجود الأميركي في البلاد لأغراض مختلفة، فلذا من الصعب التوجه إلى المحكمة الاتحادية». ويقول، في تصريح إلى «الأخبار»، إن «طبيعة العلاقات والمواقف، بين بغداد وواشنطن اختلفت تماماً، فهناك ارتباط إيجابي مع (رئيس الحكومة محمد شياع) السوداني، وهذا ما لاحظناه من خلال لقاءاته مع السفيرة الأميركية في بغداد آلينا رومانوسكي. وكذلك السوداني ينوي زيارة الولايات المتحدة خلال الأشهر القليلة القادمة، لعقد اتفاقيات جديدة». ويرجّح البديري «عدم اللجوء إلى المحكمة لتقديم الطعن بالاتفاقية، فمسألة رفض الوجود الأميركي كانت متعلّقة بالفصائل المسلحة وممثليها في البرلمان، لكن لم نرَهم متفاعلين مع قضية الطعن، لأن ذلك يضرّ بمصلحتهم بعدما أصبحت الحكومة بيد الإطار التنسيقي وتبدّلت مواقفه تجاه الملف الأميركي».

رئيس أركان الجيش العراقي، الفريق أول الركن عبد الأمير رشيد يار الله اللامي، يتلقّى التحية العسكرية خلال زيارة لكركوك بعد أيام من وقوع اشتباكات عرفية فيها (أ ف ب)

بيدرسون يرى تغييرات كبيرة على الساحة السورية (أ ف ب)

الحدث

الكارثة تضرب المغرب وتاريخه المنكوبون يبحثون... عن الحكومة

قبل أن ينفضّ المنكوبون بزلزال المغرب عنهم غبار الأنقاض التي خرجوا من تحتها، تاركين أحبّة كثراً لم يسعفهم الحظ في النجاة، فضحت الحسابات السياسية للسلطات المغربية إلى الواجهة، مع بدء وصول طلائع فرق الإنقاذ. حيث كانت الجارة الجزائر القادرة على المساعدة، وغيرها، ينتظرون إذناً من سلطات الرباط للدخول إلى المناطق التي ضربها الزلزال

منذ اللحظات الأولى للزلزال الذي ضرب ليل الجمعة - السبت منطقة جبال الأطلس في المغرب على شاطئ الأطلسي، وكان مركزه على بعد نحو 70 كيلومتراً جنوبي مدينة مراكش، وقوّته 6,8 درجات على مقياس ريختر، كان واضحاً عجز السلطات عن تلبية نداءات المنكوبين في كل المنطقة المتضرّرة التي بلغ قطرها نحو 400 كيلومتر، ولا سيما في القرى النائية التي وجد سكانها أنفسهم في العراء، بلا طعام وماء ومراتب وأغطية وخيام، ولم تجد استغاثاتهم للإسراع في إرسال المساعدات إليهم، صدى لدى السلطات المعنية. أما الملك محمد السادس، فكان منشغلاً باجتماعات متتالية لم يخرج عنها ما يفيد هؤلاء كثيراً من الناحية العملية، إذ طغى عليها التعبير عن مشاعر المواساة، من خلال إعلان حداد لمدة ثلاثة أيام والأمر بإقامة صلاة الغائب على أرواح الضحايا الذين زاد عددهم عن الألفين، مع توقع استمرار ارتفاع العدد في ظل انتشال المزيد منهم من تحت الأنقاض.

في الحالات المماثلة، عادة ما تصدر بسرعة الأذونات لدخول فرق الإنقاذ والمساعدات الأجنبية، وإذا لعبت السياسة دوراً، فيحصل ذلك في حالات العداء المستحكم التي يسعى العدوّ خلالها إلى غسل يديه من الدماء وتلميع صورته، تماماً كما حصل خلال الزلزال الذي ضرب في شباط الماضي تركيا وسوريا، حين فتحت الأخيرة الأبواب واسعة للمساعدات، باستثناء الإسرائيلية. أما في حالة المغرب فصدر بيانان، أحدهما عن السلطات الجزائرية والآخر عن الفرنسية، يفيدان بأن تلك السلطات لا تزال بانتظار سماح الرباط لها بإدخال المساعدات وفرق الإنقاذ. حتى إن الجزائر عرضت فتح حدودها المغلقة منذ سنوات مع البلد الجار بسبب النزاع السياسي، ولا سيما حول الصحراء الغربية، في حين كان الملك قد وطّد في الآونة

> **الجزائر عرضت فتح حدودها المغلقة منذ سنوات مع البلد الجار لتقديم المساعدات**

الأخيرة علاقته بإسرائيل إلى حدّ بعيد على حساب الجزائر. والنتيجة الطبيعية لهذه السياسة، هي بطء في وصول المساعدات إلى المنكوبين وتذمرهم من أداء الحكومة، كما حصل في قرية مولاي إبراهيم، التي تقع على بعد 30 كيلومتراً شمالي مركز الزلزال، حيث تحدّث السكان عن كيف أخرجوا المتوفّين من بين الحطام بأيديهم فقط. ونقلت وكالة «رويترز» عن أحدهم ويدعى ياسين، وعمره 36 عاماً، قوله إن الناجين من القرية بلا طعام ولا ماء ولا كهرباء، مضيفاً: «نريد فقط أن تساعدنا حكومتنا». وشاركه كثيرون من السكان التعبير عن شعوره بالإحباط.

الكارثة التي حلّت بالمغرب، اعتُبرت «الأعنف منذ قرن». كما وُصف الزلزال بأنه الأقوى الذي يجري قياسه في المغرب على الإطلاق. وحتى مساء أمس، أحصي سقوط 2122 قتيلاً على الأقل و2421 جريحاً، أكثر من نصفهم في حالة خطرة، بحسب حصيلة موقتة أعلنتها وزارة الداخلية. وهو الزلزال الأكثر دموية في المغرب منذ ذلك الذي دمّر مدينة أغادير، على الساحل الغربي للبلاد، في 29 شباط 1960. ولقي حينها نحو 15 ألف شخص، أي ثلث سكان المدينة، حتفهم.

ويوضح الباحث الجيولوجي المغربي، توفيق المرابط، أنّ قرية إيغيل (مركز الزلزال) معروفة جيولوجياً بوقوعها على فوالق. وقد تحرّكت هذه الأخيرة نتيجة الضغط الذي يقع على القشرة الأرضية، والمرتبط بتقارب الصفيحتين التكتونيتين الأفريقية والأوروبية، مشيراً، وفق ما نقلت عنه «وكالة أنباء الأناضول»، إلى أنّ «منطقة الأطلس الكبير معروفة بنشاط زلزالي، إنّما بقوة غير كبيرة، تتراوح دائماً ما بين درجتَين و5 درجات على مقياس ريختر. لكن هذا الضغط على القشرة الأرضية دائم منذ الأزل وإلى الأبد، وبالتالي الطاقة التي تجتمع تتفزغ عن طريق هذه الفوالق».

وفيما بدأ تشييع جثامين الضحايا، أكدت وزارة الداخلية، في بيان، أن السلطات تواصل جهودها لإنقاذ من الضحايا، وتوفير كل الإمكانات اللازمة لمعالجة آثار الكارثة. كما تواصل فرق البحث والإنقاذ عملياتها للوصول إلى جميع المناطق التي ضربها الزلزال، ولا سيما المناطق الجبلية والنائية، حيث سقط معظم الضحايا، وهي مناطق ذات تضاريس تصعّب عمل فرق الإنقاذ، بسبب الوعورة وبعد المسافات وصعوبة إيصال المعدات اللازمة لعمليات الإنقاذ. وبحسب وزير العدل المغربي، عبد اللطيف وهبي، فإن الحكومة تعمل على إيواء السكان غير القادرين على العودة إلى منازلهم في المناطق المتضرّرة، كما تعمل على «التغلّب على انقطاع الطرق في محيط مدينة تارودانت، وأولويّتنا توفير الخدمات الأساسية».

وإلى جانب المشهد المأسوي على المستوى الإنساني، كان للزلزال ضحية أخرى، هو التراث الغني للمغرب، حيث لحقت أضرار بالمدينة القديمة في مراكش المدرجة على قائمة "اليونسكو" للتراث العالمي، والتي يعشقها المغاربة والسيّاح على السوَاء. إذ انهارت مئذنة وأجزاء من أسوار المدينة التاريخية إلى جانب بعض المنازل القديمة. وتضرّر بشكل بالغ أيضاً أحد أهم المواقع التاريخية في جبال الأطلس الكبير، وهو مسجد تينمل المصنوع من الطوب والحجر، والذي بناه عبد المؤمن بن علي الموحدي حوالي عام 1153. وشملت الأضرار عدداً من الأحياء القديمة في مدينة تارودانت، وهي واحدة من أعرق وأقدم المدن المغربية.

وكان الديوان الملكي المغربي قد أعلن حداداً وطنياً لمدة ثلاثة أيام وتنكيس الأعلام فوق المباني الرسمية. ووجّه محمد السادس، خلال اجتماع في القصر الملكي في الرباط، بتشكيل لجنة وزارية مكلفة بوضع برنامج لإعادة بناء المنازل المدمّرة. كذلك، وجّه «بتكفل المواطنين الذين صاروا بلا مأوى»، إضافة إلى «التعبئة الشاملة لمؤسسة محمد الخامس للتضامن من أجل تقديم المساعدة للمواطنين في المناطق المتضررة»، وفق بيان للديوان.

في سياق متصل، أكد مدير "الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر" في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حسام الشرقاوي، أنّ المساعدات التي قد يحتاج إليها المغرب بعد الزلزال «ستكون هائلة. والأمر لن يستغرق أسبوعاً أو أسبوعين. إننا نتوقع أشهراً، بل سنوات من الاستجابة».

ووقعت، أمس، هزّة ارتدادية بقوّة 4,5 درجات على مقياس ريختر على بعد 77 كيلومتراً جنوبيّ غربيّ مراكش، وفقاً لمركز رصد الزلازل الأوروبي المتوسطي. وحذّر جابور، الخبير الجيولوجي، من أن الهزّات الارتدادية قد تستمر لبضعة أسابيع أو أشهر قبل توقّفها نهائياً.

(الأخبار)

بطء في وصول المساعدات إلى المنكوبين (أ ف ب)

تقرير

إيران على طاولة «الذرية»: «الهدنة» مستمرّة

طهران ـ **محمد خواجوئي**

يبدأ مجلس محافظي "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" اجتماعه الدوري ابتداءً من اليوم الإثنين، في مقرّ الوكالة في فيينا، على أن يكون البرنامج النووي الإيراني في خضمّ مناقشاته؛ إذ تشير المعطيات المتوفّرة إلى أن الملفّ الإيراني لا يزال مفتوحاً لدى هذه الهيئة، وأنه لم تجرِ، إلى الآن، تسوية الخلافات العالقة بين الطرفين، بما في ذلك تركيب كاميرات المراقبة الخاصة بما بعد اتفاقات الضمانات، وكذلك المواقع الإيرانية غير المعلنة. ومع ذلك، أبدت طهران حسن نيّتها من خلال اتّخاذ مجموعة خطوات قضت بخفض مخزونها من اليورانيوم المخصّب، وكذلك خفض سرعة إنتاج اليورانيوم العالي التخصيب.

ومع اتّجاه العلاقات بين الوكالة الدولية وإيران، منذ نحو عامين، نحو التدهور، بفعل تبنّي الأولى ثلاثة قرارات ضدّ الجمهورية الإسلامية، دفع تفاقم الخلافات واحتمال إحالة الملفّ الإيراني على مجلس الأمن، بسلطات هذا البلد إلى اتّخاذ قرار، قبل نحو ستة أشهر، قضى برفع وتيرة التعاون مع الهيئة، والتحرّك في اتّجاه نَيْل رضاها. ومثّلت الزيارة التي قام بها المدير العام لـ"الذرية"، رافايل غروسي، إلى طهران، قبيل التئام الاجتماع الدوري للوكالة لشهر آذار الماضي، واتّفاق الطرفين على اختطاط "خارطة طريق" لوضع نهاية للخلافات بينهما، منعطفاً في هذا السياق، ما أسهم في انعقاد اجتماعي آذار وحزيران الماضيَين، في أجواء سادها الهدوء، بالمقارنة مع الاجتماعات السابقة، علماً أن مسار تنفيذ خارطة الطريق لم يحظَ برضا الوكالة الدولية، ومع ذلك تمّت تسوية بعض الخلافات.

وبشكل عام، يمكن تقسيم الخلافات بين "وكالة الطاقة" وإيران إلى مستويَين اثنين: الأول، التعاون في مجال اتفاقات الضمانات، والثاني التعاون في مجال ما بعد اتفاقات الضمانات. وفي ما يخصّ المستوى الأول ومعايير الأمان، يمثّل العثور على جزيئات اليورانيوم في ثلاثة مواقع إيرانية غير معلنة، أهمّ ملفّ محلّ خلاف. أمّا الخلافات في شأن ما بعد اتفاقات الضمانات، فتعود إلى قرار طهران الحدّ من التزاماتها بموجب الاتفاق النووي لعام 2015، من مثل رفع مستوى تخصيب اليورانيوم من 3,5% المسموح به بموجب الاتفاق إلى نحو 60%، والتوقّف عن تنفيذ البروتوكول الإضافي (عمليات الرقابة المتعلّقة باتفاقات الضمانات) بما في ذلك إغلاق العديد من كاميرات المراقبة.

ومن النجاحات التي تحقّقت على طريق تسوية الخلافات بين الطرفين في الفترة الزمنية الفاصلة بين اجتماعَي آذار وحزيران، يمكن الإشارة إلى طيّ ملفّ آثار اليورانيوم المخصّب بنسبة 83,7% في موقع "فوردو"، وإغلاق ملفّ موقع "مريوان" بوصفه أحد المواقع الإيرانية الثلاثة غير المعلنة، وتركيب أجهزة المراقبة الخاصة بما بعد اتفاقات الضمانات في أحد مواقع إنتاج مكوّنات أجهزة الطرد المركزي وكذلك في موقعَين لتخصيب اليورانيوم (فوردو ونطنز).

أوجه العلاقات بين الوكالة الدولية وإيران نحو التدهور، بفعل تبنّي ثلاثة قرارات ضدّ الجمهورية الإسلامية (أ ف ب)

أمّا في الفترة الزمنية الفاصلة بين اجتماعَي حزيران وأيلول، فيتبيّن، وفقاً لما رشح من غير التقارير، الدولية عشية انعقاد اجتماع مجلس المحافظين، أن تطوّرات مهمّة قد حدثت، وفي مقدّمها انخفاض مخزون اليورانيوم المخصّب في إيران. وبحسب ما جاء في التقرير، بلغ هذا المخزون 3795,5 كيلوغراماً حتى 19 آب، ما يشير إلى تراجع قدْره 929 كيلوغراماً مقارنة بشهر أيار. ومع ذلك، فإن هذه الكمية من المخزون تزيد بـ18 مرّة عن المستوى المسموح به في اتفاق عام 2015.

وعلى الرغم من أن كمّية المخزون الإجمالي لليورانيوم المخصّب في إيران قد تقلّصت مقارنة بالشهر السابق، بيد أن مخزون اليورانيوم المخصّب بدرجة نقاء 60%، ما زال في حالة تنامٍ؛ بحيث بلغ 121,6 كيلوغراماً في شهر آب، بعدما كان 114,1 كيلوغراماً في أيار. لكنّ النقطة المهمّة تتمثّل في أنه، وعلى رغم تنامي مخزون اليورانيوم المخصّب بنسبة 60%، غير أن وتيرة وسرعة تناميه قد انحسرتا، بحيث تذهب المصادر المطّلعة إلى القول إن إيران قلّصت إنتاج 9 كيلوغرامات من اليورانيوم المخصّب بنسبة 60% شهرياً، إلى 3 كيلوغرامات. كما تمتلك الجمهورية الإسلامية 535,8 كيلوغراماً من اليورانيوم المخصّب بنسبة 20%، إذ كانت هذه الكمية 470,9 كيلوغراماً في تقرير شهر أيار. لذلك، فإن ما تسبّب في تراجع إجمالي مخزون إيران من اليورانيوم المخصّب مقارنة بالشهر الماضي، هو خفض مخزون اليورانيوم المخصّب بدرجات متدنية.

وفي الوقت ذاته، أعربت "الوكالة الدولية للطاقة الذرية"، في أحدث تقرير لها، عن أسفها لعدم تعاون إيران، ولا سيما في مجال تركيب كاميرات المراقبة. كما أشارت الوكالة إلى "عدم إحراز تقدُّم" في قضيّة جزيئات اليورانيوم في موقعَي "تورقوز آباد" و"وارامين" غير المعلَنَين. لذلك، يمكن القول إنه في ما يخصّ ملفّي المواقع الإيرانية غير المعلنة (اتفاقات الضمانات) وكذلك تركيب كاميرات المراقبة (ما بعد اتفاقات الضمانات)، لم يحصل تقدُّم خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، بعد التقدُّم الذي تحقّق في الفترة الكائنة ما بين آذار وحزيران الماضيين. بيد أن تطوراً لافتاً حصل في مجال خفض مخزون اليورانيوم المخصّب في إيران، وكذلك خفض سرعة إنتاج اليورانيوم المخصّب بنسبة 60%. من هنا، يبدو أن التقرير الجديد للوكالة

> **اتّبعت إيران بداية وعلم تأمّين، نهجاً ثنائياً ومزدوجاً مع الوكالة**

الدولية حول إيران ينطوي على نقاط سلبية وإيجابية في آن. والمكسب الإيجابي لهذا الوضع بالنسبة إلى الجمهورية الإسلامية، يتمثّل في تراجع حدّة لهجة الوكالة والسيطرة على الخلافات مع الأخيرة وعدم إحالة الملفّ الإيراني على مجلس الأمن الدولي، غير أن النتيجة السلبية للتقرير تكمن في عدم تسوية خلافات إيران مع الوكالة، وبقاء الملفّ الإيراني مفتوحاً لدى الأخيرة.

وقد اتّبعت إيران براديا وعلم تأمّين، نهجاً ثنائياً ومزدوجاً مع الوكالة؛ بحيث سعت جاهدة، من خلال تكثيف التعاون، لتهدئة الأجواء المتوتّرة السابقة مع هذه المؤسّسة، والحيلولة دون تصاعد الأزمة. وفي الوقت ذاته، فهي لا تريد تسوية جميع خلافاتها معها من دون الحصول على مكسب سياسي، ساعية إلى الإبقاء على بعض القضايا الخلافية لاستثمارها كورقة رابحة في المحادثات السياسية. ويبدو أن إيران ستواصل هذه السياسة مع الوكالة الدولية، خاصة أن التعاون بينهما قد تحسّن في غضون الأشهر الستة الماضية مقارنةً بالسابق، فضلاً عن بدء محادثات بين طهران وواشنطن بهدف احتواء التصعيد والتوصّل إلى اتفاقات محدودة. وخلال هذه الفترة، تمّ الاتفاق على إخلاء سبيل سجناء من مزدوجي الجنسية، وتحرير جزء من الأرصدة الإيرانية المحتجَزة، وتزايد مبيعات النفط الإيراني، إلى جانب خفض سرعة البرنامج النووي الإيراني، وكذلك انحسار بعض التوتّرات في المنطقة، إذ يمكن وضع هذه التطوّرات في إطار المسار الدبلوماسي الذي تتوسّط فيه سلطنة عُمان.

على أيّ حال، لا يعني ما تقدّم انتهاء الخلافات بين إيران وأميركا، بل إن التوتّر بين البلدَين لا يزال قائماً على قدم وساق، وعلى أكثر من مستوى. لكن الهدف ممّا حدث، "احتواء التصعيد"، وهو وضع يمكن أن يكون مؤقّتاً وغير مستقر، ولا سيما أن الانتخابات الرئاسية الأميركية على الأبواب، ونتائجها يمكن أن تغيّر الكثير من المعادلات. وبما أن المحادثات لا تزال جارية، فمن غير المرجّح أن يستصدر أعضاء مجلس محافظي الوكالة، قراراً ضدّ إيران، بل سيطلبون منها على الأغلب أن تتعاون. وإذا وعدت بالتعاون، فمن الممكن ألّا يصدروا بياناً حتى.

قضيّة

روسيا في «حزام الانقلابات»: (ليس) حنيناً إلى الحرب الباردة

محمد عبد الكريم أحمد

لم يكد حزام الانقلابات في أفريقيا يكتمل من السودان شرقاً وحتى غينيا كوناكري غرباً، في نهاية تموز الماضي، حتى شهدت الغابون انقلاباً مباغتاً دلّ على احتمال وقوع انقلابات في دول أخرى ضمن لائحة باتت تتمدّد (وتتراجع) يومياً. وظلّت روسيا حاضرة في صلب هذه التغييرات السياسية العنيفة في القارة، والتي تزامنت مع مساعي موسكو لإنجاز عودة قوية في واحدة من ساحات نفوذها الأثيرة إبّان الحرب الباردة: أفريقيا. ويمكن، في ضوء ما تقدّم، فهم الحملة الغربية المكثّفة ضدّ أيّ خطوة روسية "طبيعية" لتعزيز العلاقات سواء مع الدول التي شهدت انقلابات ناجحة، أو غيرها من البلدان الموجودة على "اللائحة".

ما وراء «ملاحقة فرنسا»

في تجريد تقليدي لسياسات القوى الكبرى والمتوسّطة في أفريقيا، صُوّر الحضور الروسي في "حزام الانقلابات" على أنه "ملاحقة" روسية لفرنسا بهدف شغل الفراغ الذي تخلّفه في كلّ دول الحزام، ووصْف الأخيرة بأنها مجرّد "حدائق خلفية" للصراع التاريخي بين موسكو وباريس. لكن تتبّع الحضور الروسي في أفريقيا، يؤشّر إلى أن شاغل موسكو الرئيس يظلّ، في المرحلة الراهنة، بناء شراكات وصيغ تعاون ثنائي مع أكبر عدد ممكن من دول القارة، من دون ربط ذلك بالضرورة بملاحقة فرنسا. ويمكن أن يتّضح ذلك في سياق تمويل روسيا أكبر مشروعاتها في القارة (مفاعل الطاقة النووية في مصر بقيمة 25 مليار دولار)، ودخولها في استثمارات ضخمة نسبياً في تعدين الألماس في زيمبابوي (عبر شركة الروسا Alrosa)، ومواصلة شركة "روسال" العملاقة عمليات تعدين البوكسيت في غينيا، وكذا تعهُّد روسيا، منذ قمّة سوتشي 2019، بتمويل مشروع السكك الحديد في القارة. كما أن عجز روسيا عن تحقيق قفزة كبيرة في علاقاتها التجارية مع دول القارة، عوضاً عن ضخّ استثمارات فارقة في "حزام الانقلابات"، يفسّر تركيزها على الشقّين العسكري والأمني. ويمكن تفسير هذه الأجواء الروسية في مواطئ أقدام فرنسا "السابقة" في حزام الانقلابات وخارجه، بطبيعة متغيّرات العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد اندلاع الأزمة الأوكرانية، ولا سيما على هوامش السباق الأميركي - الصيني (في أفريقيا هنا)، وعجز فرنسا عن القيام بأدوارها الموكلة إليها "غربياً" في حزام الانقلابات.

> **تراجعت، بحكم الضرورة، اللهجة الفرنسية إزاء «الانقلابات» في أفريقيا**

«فاغنر» في أفريقيا: حصان طروادة روسي؟

تراجعت، بحكم الضرورة، اللهجة الفرنسية إزاء "الانقلابات" في أفريقيا، كما استبعدت باريس، مطلع الجاري، في تعليقات سياسية لافتة ومكرّرة لما قالته واشنطن قبل أسابيع، ضلوع روسيا في الانقلابات، وإن رأت الأولى أن الأخيرة مستفيدة تماماً من الأحداث الجارية. وتوازى ذلك مع إعلان باريس خطوات تهدئة غير مسبوقة مع قادة النيجر، من دون الاعتراف بالأمر الواقع (الموموند، 6 أيلول)؛ إذ دخلت الأخيرة في محادثات مع القادة العسكريين من أجل إعادة انتشار قسم من القوات الفرنسية في هذا البلد.

وعلى نحو غير مباشر، فإن هذه التطوّرات كشفت عن عمق المشكلات التي تواجه دول حزام الانقلابات، وأن الاستعانة بروسيا لمواجهة عدد منها تتجاوز رواية أن مجموعة "فاغنر" مجرد واجهة للنفوذ الروسي في الإقليم، أو أنها أداة روسيا الناجزة في حزام الانقلابات وفي أفريقيا. لكن تظلّ هذه الرواية "دعائية" بشكل فجّ، إذ لا يمكن فصل الجدل الحالي حول "فاغنر" وأدوارها "في خدمة المصالح الروسية" عن سياق انخراط مجموعة واسعة من "شركات الأمن الخاصة" في مجمل العلاقات الدولية.

وقد طُرح هذا السياق بقوّة قبل عقدين منذ الغزو الأميركي للعراق (2003)، واستعانة الولايات المتحدة والبريطانية بنحو 20 ألف عنصر من هذه الشركات، وهو ما دحض فرضيّات أكاديمية شهيرة مفادها أن "الدول الحقيقية لا تستعين بالمرتزقة"، وطُرح وقتَه سجالٌ مضمونه رفْض هذه الشركات تصنيفها كـ"شركات عسكرية خاصة" كونها لا تنخرط في أعمال قتالية وتكتفي بدعم "القوات النظامية" في مهامها القتالية. ولم يحل ذلك دون تطوّرها في السنوات التالية للقيام بكلّ المهام حتى أصبح من الصعب الفصل بين طبيعتها الأمنية والعسكرية، وكرّس ظهور مفهوم "هجين، وهو الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، ومن بينها مجموعة "فاغنر" نفسها. وبحسب دراسة استقصائية حول "تتبّع جذور فاغنر" (Candace Rondeaux، 2019)، فإن تطوّر أنشطة الأخيرة قبل ظهورها الملحوظ في أفريقيا في عام 2018، شمل توفير "مظلّة تنظيمية" للعديد من المنظّمات الصغيرة (مثل Anti-Terror Orel) التي نشطت على خطوط الأزمات في سوريا وأوكرانيا والشيشان وأفغانستان والعراق (في موازاة حضور أميركي "متفهّم").

ظهور الحضور الروسي في «حزام الانقلابات» على انه «ملاحقة» لفرنسا (أ ف ب)

حرب «أوروبية» بالوكالة؟

عادت أجواء الحملات الإعلامية المالوفة في الحرب الباردة لتستهدف تمدّد روسيا في أفريقيا، وما بات يُعرف بحجم الانقلابات فيها، إذ يمكن تلمُّس هذه الحرب الإعلامية الشرسة في مختلف النوافذ الغربية، وبشكل منتظم وموجّه تقريباً، ضدّ الحضور الروسي في القارة. وتقوم هذه الحملة على إعادة طرْح تصوّرات استفادة موسكو من ماضيها "غير الاستعماري" في القارة في دعم حضورها الراهن، وقيامها بشنّ حملات تشويه إعلامية ضدّ الغرب وفرنسا على وجه الخصوص، سواء عبر قنوات روسية رسمية أو وسائل التواصل الاجتماعي.

وعلى رغم ما عمدت إليه تقارير من وصف الأوضاع في إقليم الساحل (وخاصة في النيجر) بأوكرانيا "أفريقية"، فإن التفاعلات الحالية داخل دول حزام الانقلابات وصلاتها الساعية إلى الندية مع فرنسا، ومقاربة الولايات المتحدة التقليدية بتبنّي مواقف منفردة ربّما تخالف توقّعات حلفائها، والصلة الوثيقة بين خطوات روسيا الحذرة في غرب أفريقيا والهجمة الصينية المكثّفة (من النيجر إلى الغابون وكذلك في جمهورية الكونغو المجاورة، وغيرها من الدول المحيطة بالإقليم) كل ذلك لا يحيل إلى تصوُّر خوض روسيا حرباً "أوكرانية" الطابع في غرب أفريقيا، بقدْر ما أنه يحيل إلى تصوُّر عثور موسكو على متنفّس لسياساتها الخارجية ووسيلة لاستمرار حضورها الدولي إلى جانب التنافس الكبير بين الولايات المتحدة والصين والذي لم يصل بعد إلى مرحلة الصدام المباشر في أفريقيا، وفي ظلّ وجود "تفاهمات" باتت محسوسة بين هذه القوى الفاعلة في "حزام الانقلابات".

قضيّة

بيونغ يانغ في الـ 75: لا خيار سوى المواجهة

ريم هاني

من خلال مشاركته في عرض «شبه عسكري» وعدد محدود من الفعاليات برفقة ابنته، أحيا الزعيم الكوري الشمالي، كيم جونغ أون، أول من أمس، الذكرى الـ 75 لتأسيس البلاد، في «ميدان كيم إيل سونغ» في العاصمة بيونغ يانغ. ولعلّ أكثر ما ميّز هذه الذكرى، تزامنها مع بدء كوريا الشمالية، التي أغلقت حدودها على مدى ثلاث سنوات، وأوقفت تقريباً جميع التبادلات عبرها، للوقاية من وباء «كوفيد»، إعادة فتح حدودها جزئياً. على أن المراقبين الغربيين لم يستسيغوا الخطوة، خشية انتعاش العلاقات بين كوريا وحليفتيها الروسية والصينية، ما من شأنه أن يسمح لها بالاستمرار بالصمود في مواجهة الحصار المفروض عليها، وانتعاش اقتصادها الذي أنهكته سنوات الإغلاق. ويمكن فهم المخاوف الغربية بالنظر إلى الحضور اللافت لمسؤولي البلدين في الاحتفال، وتلقّي كيم برقيتَي تهنئة من الرئيسَين: الروسي فلاديمير بوتين والصيني شي جين بينغ، بعدائه فيهما بالمضيّ قُدماً في تطوير العلاقات في مختلف المجالات. وتمهيداً للذكرى، كثّفت بيونغ يانغ، في الأشهر الماضية، من اختباراتها العسكرية، التي شملت صواريخ باليستية، ومحاولةً إطلاق قمر اصطناعي للتجسّس في أيار، ثمّ الكشف، قبيل الاحتفال، عن أول غواصة يمكن استخدامها في إطلاق صواريخ نووية.

«عودة» بيونغ يانغ

أرخت سياسة الإغلاق الصارم تداعيات حادّة على الاقتصاد الكوري، أدّت إلى انكماشه، وخصوصاً بعدما تراجع التبادل التجاري بينها وبين الصين إلى أدنى مستوياته منذ عقود، ليصل إلى 320 مليون دولار في عام 2021، منخفضاً بنسبة 90% عن مستويات ما قبل الوباء، وفق أرقام أوردتها صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية. ومع الاستئناف المحدود لحركة الشحن، العام الماضي، عادت التجارة لترتفع مجدداً بين البلدين، وصولاً إلى 1,06 مليار دولار خلال النصف الأول من العام الجاري. ومنذ أيار الماضي، أُعيد تشغيل خدمات القطارات مرتَين في اليوم، كما أعيد فتح بعض المرافق الجمركية في حزيران. كذلك، استعادت التجارة مع روسيا بعضاً من زخمها، وإن بمستويات أقلّ من تلك التي تتمّ مع الصين. وفي هذا السياق، أورد تقرير نشرته وكالة «بلومبرغ»، في تموز الماضي، أنّ سفن الشحن والقطارات المحمّلة بالبضائع التي تصل إلى كوريا الشمالية في الفترة الأخيرة، تؤشّر إلى أنّ «كيم جونغ أون نجح في إيجاد طرق جديدة لملء خزائنه المستنفدة»، وأن هذه الأموال ستمكّنه من تجاهل «الحوافز المالية» التي يحاول الغرب إغراءه بها لإعادته إلى طاولة المفاوضات، وتتيح له، بدلاً من ذلك، «المضيّ قُدُماً في بناء ترسانته النووية». ووفق الأمم المتحدة، استأنفت روسيا، للمرّة الأولى منذ عام 2020، إرسال شحنات النفط إلى كوريا الشمالية، بعدما كانت قد وقت سابق، فيما تخشى الحكومة الأميركية من أن تكون القطارات العائدة من بيونغ يانغ «محمّلة بذخائر» من مخزونها «الهائل» إلى روسيا، ولا سيما أن واشنطن حذّرت، أخيراً، من أن «مفاوضات أسلحة بين روسيا وجمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية» تتقدّم بشكل «حثيث»، ووسط انتشار أنباء في وسائل إعلام أميركية عن أن «كيم سيسافر إلى مدينة فلاديفوستوك في أقصى الشرق الروسي للقاء الرئيس فلاديمير بوتين»، لمواصلة المحادثات حول هذا الملفّ على «مستوى القادة». وفيما لن تعيد هذه المساعدات الاقتصاد إلى «كامل عافيته»، إلا أنها ستضمن بقاءه مستقرّاً بما يكفي لـ«استمراره»، ما سيمكّن كيم، مجدّداً، من «مواجهة المجتمع الدولي»، بحسب الوكالة الأميركية.

واستناداً إلى ما تقدّم، تقول راشيل مينيونغ لي، التي عملت محلّلة في شركة تابعة لـ«وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية» لما يقرب من عقدَين، إن «كوريا الشمالية تمكّنت دائماً من إيجاد سُبُل للنجاة»، مشيرةً إلى أنّه «ليس هناك ما يُنذر بأنها ستعود إلى المحادثات النووية في أيّ وقت قريب».

بين الدعاية والواقع

عندما يتعلّق الأمر بكوريا الشمالية، يشير العديد من النقاد إلى افتقار الخبراء والمحلّلين الغربيين من ذوي الاطلاع، إلى المعرفة اللازمة للأوضاع في البلد الآسيوي، الذي عادة ما يتمّ تصويره في الإعلام الغربي على أنّه جمهورية مرتبطة حصراً بالأسلحة النووية والفقر «والديكتاتورية». فالقصص «المثيرة»، التي تزعم مثلاً أنّ كيم «حظر» المعاطف الجلدية في البلاد، أو فقد الكثير من الوزن، أو دخل في غيبوبة، يمكن أن تقتل

ارخت سياسة الإغلاق الصارم تداعيات حادّة على الاقتصاد الكوري، اذ أدّت إلى انكماشه (أ ف ب)

«الملل» لدى الجمهور الغربي، ما يجعل الصحافيين، بحسب أصحاب هذا الرأي، يميلون بشدّة إلى نشر الخلاصات المتسرّعة، من دون الاستناد إلى مصادر موثوقة أو التحقّق من دقّة المعلومات، وذلك بهدف الحصول على أكبر عدد من المتابعين والمشاهدات، وتوازياً، تشويه صورة الدولة ونظامها، وربّما أيضاً الدفع في اتجاه تأجيج التوتّرات في منطقة المحيطَين الهندي والهادئ، ولا سيما بين كوريا الشمالية وجارتها الجنوبية.

> **للمرّة الأولى تحت نظام كيم، تفوّق القطاع الخاص في كوريا الشمالية على الصناعة التي تديرها الدولة**

فقبل الإقفال العام في أعقاب الوباء، نشرت وكالة «بلومبرغ» تقريراً جاء فيه أنّ جهل المحلّلين والإعلام الغربي بحقيقة الاقتصاد في بيونغ يانغ يُقوّض قدرة العقوبات على إلحاق الضرر اللازم به. ويتابع أصحاب هذا الرأي، الذين وصفوا النموّ الاقتصادي الذي كانت تسجّله بيونغ يانغ آنذاك، بـ«السلاح السرّي»، أنّه «مع فرض الأمم المتحدة حزمة أخرى من العقوبات على كوريا الشمالية، بسبب استفزازاتها النووية، أصبح لا بدّ من التساؤل عن سبب فشل مثل هذه العقوبات لأكثر من عقد»، مشيرين إلى أن أحد الأسباب هو أنه «لا يتم فهم تحسّن الاقتصاد الكوري الشمالي كما يجب». فآنذاك، وعلى الرغم من أن البلاد كانت لا تزال تصنّف على أنها «فقيرة»، إلا أن ناتجها المحلّي الإجمالي ارتفع بنسبة تُقدّر بنحو 3,9%، في عام 2016، إلى حوالي 28,5 مليار دولار، والذي تزامن مع ارتفاع كبير في الأجور، مردّه بشكل أساسي إلى التجارة مع الصين.

على أن مساهمة القطاع الخاص في اقتصاد كوريا الشمالية تبقى لافتةً؛ إذ أوردت صحيفة «ذي إندبندنت» البريطانية، العام الماضي، أنه للمرّة الأولى تحت نظام كيم جونغ أون، تفوّق القطاع الخاص في كوريا الشمالية على الصناعة التي تديرها الدولة، منذ أكثر من 10 سنوات، ليحتلّ المرتبة الأولى في الأداء الاقتصادي، ويشكل نحو 38% من مجمل الاقتصاد الكوري. وبخلاف الدعاية التي تركّز على تصوير اقتصاد البلاد على أنه «كابوس اشتراكي»، فإنّ التوجه نحو إعطاء القطاع الخاص هامشاً أكبر من الحرية ليس مستجداً، إذ مُنحت المصانع، منذ عقود، هامشاً من الاستقلالية في ما يتعلّق بالإنتاج، بما في ذلك الحقّ في العثور على موزّديها وعملائها، طالما أنها تحقّق أهداف الإيرادات، فيما وصفته بيونغ يانغ بـ«أسلوب البلاد الخاص في الإدارة الاقتصادية»، وشبّهه مراقبون بالخطوات التي اتّخذتها الصين في الثمانينيات خلال انفتاحها على الأسواق الرأسمالية.

تزامناً مع ذلك، تستمرّ الدولة في تقديم الخدمات التعليمية والصحية لسكانها كافةً. وتجدر الإشارة إلى أن ما مجموعه 12 سنة من التعليم الابتدائي والثانوي مجاني وإلزامي، وموجّه لتدعيم أهداف بيونغ يانغ الاقتصادية بأصحاب المهارة والفنيين والعلماء. كما أنّ البرامج تقتضي أن ينخرط الطلاب جميعهم في عمل منتج، جنباً إلى جنب دراستهم، والذي يكون عادةً في مجال العلوم والتكنولوجيا، بحسب موسوعة «بريتانيكا». أمّا في ما يتعلق بالطبابة، وعلى الرغم من النقص في المعدات الطبية والأدوية والأطباء، الذي ترتّب عن الصعوبات الاقتصادية والعقوبات والأزمات التي واجهتها البلاد تاريخياً، إلا أن الرعاية الطبية تبقى مجانية، وهناك عيادة واحدة على الأقل في كل قرية. كما تتولّى الحكومة جميع التكاليف الطبية، عن طريق التأمين الاجتماعي للعاملين الذين يعانون من إعاقة مؤقتة أو دائمة، وللنساء أثناء الحمل والولادة، وتدفع أيضاً تكاليف الجنازات ومعاشات الشيخوخة، فيما تعمل دور المسنّين في كل مقاطعة تحت إشراف وزارة العمل.

القومية «المعتدلة»

على رغم العداء القديم وحالة الهدنة التي لم تنهِ الحرب فعلياً بين الكوريتَين، وتركيز الإعلام الغربي على بثّ الذعر لدى الرأي العام الكوري الجنوبي إزاء بيونغ يانغ في محاولة لتعزيز الانقسام، يجادل المحلّل بي آر مايرز، الخبير الأكاديمي في الدعاية الكورية الشمالية والمقيم في كوريا الجنوبية، في مقابلة مع موقع «ذا كونفرسيشن» الأسترالي، بأنّ الكثير من المثقفين في سيول، واليمينيون منهم تحديداً، «معجبون بكوريا الشمالية»، لأنها «تقف في مواجهة العالم»، ويصفتها دولة «حازمة وتفعل ما تقوله». أمّا الشعور الأكثر شيوعاً، بحسب المحلّل نفسه، فهو الانتماء إلى «الهوية العرقية المشتركة»، بغضّ النظر عمّا إذا كان الشعور القومي في سيول غير عميق «ومعتدل»، وإذا ما كانوا «لا يريدون التوحيد، تحت حكم كيم في الوقت الراهن». ويتابع مايرز أنّه إذا أرادت سيول وواشنطن الاستمرار في انتهاج مبدأ «الشرطي الجيد والشرطي السيئ» مع بيونغ يانغ، فستكون هذه الفكرة «مروعة»، ولا سيما عندما تكون كوريا الجنوبية في موقع الداعي إلى التهدئة وعدم الانجرار إلى حرب عسكرية مع جارتها الشمالية - وهو ما حصل في عدّة محطّات سابقة -، إذ يجعل ذلك القوات الأميركية تبدو كأنها «العقبة الحقيقية الوحيدة أمام التوحيد». ويقتبس المحلّل في حديثه مقولة للرئيس الكوري الجنوبي الأسبق، كيم يونغ سام (1993 - 1998): «لا يوجد حليف أفضل للمرء من أبناء عرقه»، في تلميح إلى القرار الذي قد تتّخذه سيول إذا وُضعت بين خيارَي عدم الانصياع للغرب أو شنّ حرب على جارتها.

إثارة هذه الفكرة خلال المحادثات التي عُقدت خلال الأشهر الـ18 الماضية، في إطار مجموعة "آي 2 يو 2"، التي تضم الولايات المتحدة وإسرائيل والإمارات والهند، وفقاً للمصدرين نفسيهما، اللذين تابعا أن إسرائيل هي من أثارت هذه الفكرة العام الماضي، على أن تتم "الاستفادة من الخبراء الهنديين في مشروع البنية التحتية الضخم". ثم، في وقت لاحق، اقترحت واشنطن أن تشمل المبادرة السعودية.

(الأخبار)

متابعة

«قمّة العشرين»: ممرّ اقتصادي ضخم لمنافسة الصين

(أ ف ب)

خلال قمة العشرين التي اختتمت أعمالها أمس، في العاصمة الهندية نيودلهي، حيث تسلّمت البرازيل رئاسة القمّة التالية، أعلن زعماء الدول المشاركة توقيع اتفاقية لإنشاء ممر اقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، بهدف تعزيز التعاون في مجالات نقل الكهرباء المتجدّدة والهيدروجين النظيف عبر كابلات وخطوط أنابيب، بالإضافة إلى إنشاء سكك حديدية، في وقت أفادت فيه مصادر بأن إسرائيل كانت أول من عرض هذه الفكرة التي كان يتم بحثها لأكثر من سنة.

ونقلت قناة «الإخبارية» السعودية عن ولي العهد، محمد بن سلمان، في القمّة أن المشروع الجديد سيشمل خطوط أنابيب للكهرباء والهيدروجين وتطوير سكك حديدية وسيساهم في أمن الطاقة الدولي.

وفي وقت سابق هذا الأسبوع، أفاد مصدران مطلعان على الخطة موقع "أكسيوس" الأميركي، قبل أيام من القمة، بأن بايدن وزعماء كل من الهند والسعودية والإمارات يأملون الإعلان عن "اتفاق رئيسي مشترك للبنية التحتية"، خلال القمة، يربط بين دول الخليج والدول العربية عبر شبكة من السكك الحديدية. كما سيسمح هذا المشروع بربط الهند بالمنطقة، من خلال ممرات الشحن من الموانئ في المنطقة.

وعلى الأرجح، يندرج هذا المشروع في إطار المبادرات الرئيسة التي يدفع في اتجاهها البيت الأبيض لمواجهة النفوذ الصيني المتنامي في المنطقة، ولا سيما أن دول الشرق الأوسط تشكّل عنصراً رئيساً في مبادرة "الحزام والطريق" الصينية. وهو يأتي أيضاً في وقت تدفع فيه واشنطن نحو إبرام اتفاق تطبيع بين إسرائيل والسعودية.

كما كان الموقع قد أشار إلى أنّه تمّت

وفيات

رئيس مجلس النواب
أعضاء مجلس النواب
ينعون بمزيد الأسى زميلهم المأسوف عليه
النائب السابق
عبد المجيد صالح
المنتقل إلى رحمة الله تعالى
السبت 9 أيلول 2023.

إعلانات رسمية

إعلان شطب

صادر عن السجل التجاري في بيروت بموجب محضر الجمعية غير العادية تاريخ 2019/1/25 تقرر بتاريخ 2023/9/4 حل شركة سبيس لاين ش.م.ل. رئيس مجلس إدارتها مديرتها العامة نعم قواس وشطب قيدها من السجل التجاري حيث هي مسجلة تحت الرقم /73882/ ورقم تسجيلها في وزارة المالية /130571/.
فعلى كل ذي مصلحة تقديم اعتراضه وملاحظاته خلال عشرة أيام من تاريخ آخر نشر.
أمين السجل التجاري في بيروت
بالتكليف مارلين دميان

استراحة

إعداد **نعوم مسعود**

كلمات متقاطعة 4402

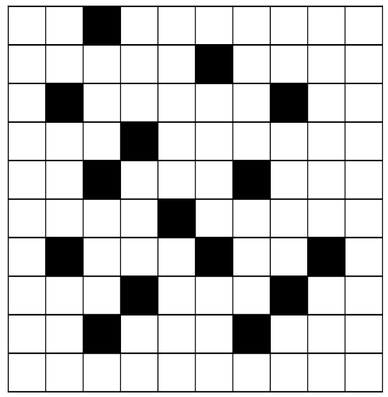

أفقيا

1- عاصمتها غروزني – ضعف ورق – 2- مدينة فرنسية – دولة اسيوية مقسمة – 3- إجتهد في العمل – مواطن من بلد شرق اوسطي – 4- عاصمة أفريقية – رجاء – 5- دنيء – سكِرَ حتى كاد يُغشى عليه – متشابهان – 6- إسم شابور الفارسي بالعربية – ضد سخيّ – 7- بحر – خليج صغير – 8- شتم ولعن – ضاق وتبرّم – حبيب ليلى العامرّية – 9- شيّع المسافر – أحد أبناء نوح – إله مصري – 10- ممثلة سورية

عمودياً

1- شعوب جرمانية غزت إنكلترا في القرن الخامس – 2- بحيرة روسية – سكان الصحاري – 3- قام بهجوم – متعلق بالأدب – صاح الجمل – 4- يُحسن اللغة – لمع البرق – 5- أقمار ممتلئة – رجل أسطوري له نوادر وفكاهات – 6- من شعوب الشرق الأوسط – بلدة لبنانية في قضاء البترون – 7- فرار وهرب – مرض صدري – إسم موصول – 8- ريح طيبة – شد على حلقه – 9- سقي – شهر آيار بالأجنبية – أولاد بقر الوحش – 10- رئيس مجلس نيابي لبناني راحل

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- اليسوعية – 2- نورنبرغ – مل – 3- دزني – برميل – 4- وكر – قارب – 5- را – أجش – زان – 6- ألم – مهراجا – 7- يهرهر – 8- غروزني – أسي – 9- دفع – التلة – 10- الأميركية

عمودياً

1- اندورا – 2- لوز – الخرذل – 3- يرنو – وفا – 4- سنيكا – يزعم – 5- وبّ – رجمهنِ – 6- عرب – شهريار – 7- يغرق – هر – لك – 8- مازاراتي – 9- ميراج – سلة – 10- اللبنانية

sudoku 4402

	9	3				7		
4			7		3	9		2
2				4				1
7		6		8		4		3
8		9				2		5
		1				8		
	5				1			7
	8				2			9
	6		3		4	1		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 4401

4	7	2	3	5	9	8	6	1
6	1	3	8	4	2	7	9	5
9	8	5	1	6	7	3	4	2
8	4	7	2	1	6	5	3	9
3	9	1	4	7	5	2	8	6
2	5	6	9	3	8	1	7	4
5	2	4	6	8	3	9	1	7
1	3	9	7	2	4	6	5	8
7	6	8	5	9	1	4	2	3

مشاهير 4402

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

فيزيائي وسفير العراق الحالي في المملكة العربية السعودية. لديه شهادة تقدير من إدارة الفضاء الأميركية

5+6+7+4+2+3 = اللؤلؤ ■ 9+10+11 = يأتي بعد ■ 8+1 = كرب وحزن

حل الشبكة الماضية: **جوزيف طومسون**

الكرة اللبنانية

انتصارٌ معنويّ «ينفّس» الضغوط عن المنتخب

انتهت محطة تحضيرية جديدة لمنتخب لبنان لكرة القدم استعداداً لنهائيات كأس آسيا بفوز معنوي مهم على الهند له أبعاد أكثر من احتلال المركز الثالث في كأس الملك التي أقيمت في تايلاند. فوزٌ من شأنه تنفيس الشارع والضغوط التي عانى منها منتخبنا في الفترة الأخيرة

شربل كريم

بهدفٍ وحيد وجميل لقاسم الزين في الدقيقة 77 ثأر منتخب لبنان من نظيره الهندي بعدما عجز عن الفوز عليه في ثلاث مناسبات هذه السنة. فوزٌ مهم لا لأنه منح منتخبنا المركز الثالث في كأس الملك بل لأنه مثّل حاجةً ماسّةً بعد السقطة أمام تايلاند (2-1) في المباراة الماضية، والتي أثارت موجةً من الانتقادات والاتهامات التي خرج بعضها بطريقةٍ عشوائية كتلك

> **بعكس ما يصوّر البعض فإن الجمهور ليس ضد المنتخب بك إن «زعله» أحياناً ياتي من محبته له**

التي حُكي فيها عن فقدان المدرب الصربي الكسندر إيليتش السيطرة على غرف الملابس، وعن انقسامٍ ما داخل المنتخب نفسه.

كل هذا محاه هدف لبنان في مرمى الهند حيث أعقبه احتفال غير عادي للاعبين في غرف الملابس مع مدربهم. احتفالٌ قد يستغربه البعض لكن يعرف معناه من هو على تماس مباشر مع اللاعبين بشكل يومي، فهؤلاء عانوا بلا شك من ضغوط رهيبة لا ذنب لهم فيها، وخصوصاً بعدما بالغ البعض في اتهامهم بالتقصير، فجاء الفوز بمثابة «فشّة خلق» بالنسبة إليهم، لينفّس عنهم قليلاً، وطبعاً عن مدربهم الذي كان مطالباً بانتصار أكثر من أي وقتٍ مضى.

انتصار مستحقّ

هذا الانتصار استحقّه لاعبو لبنان كثيراً بالنظر إلى التزامهم الكبير خارج الملعب وداخله، إذ إن الأجواء في معسكره التايلاندي وقبلها في المحطات التحضيرية الأخرى، أرادها اللاعبون أن تنعكس نتائج فنية إيجابية على أرض الملعب. هم باحتفالهم بعد اللقاء بدوا وكأنهم يريدون مكافأة أنفسهم، وكأنهم أيضاً لا يريدون إهدار كل ما تمّ العمل عليه حتى الآن بغضّ النظر إذا كانت كل الخيارات أو القرارات صائبة.

وبالتأكيد لا بدّ أن تكون ردود الفعل إيجابية هذه المرّة لأنه بعكس ما يصوّر البعض فإن الجمهور المحلي ليس ضد منتخب بلاده بل إن البعض بشدّ عضلي أو بكدمة من هنا وضربة من هناك، حيث حضرت الفدائية في أداء العناصر الذين اختارهم إيليتش لهذه المواجهة إن كانوا أساسيين أو احتياطيين.

من مباراة لبنان والهند يوم امس (الاخبار)

الخيارات المنتظرة

بكل الأحوال اختيارات إيليتش هي ما كان ينتظرها المتابعون بعد اللقاء أمام تايلاند، وبعد استدعائه للاعبين مخضرمين أصحاب خبرةٍ وباع طويل على الساحة الدولية. في الشقّ الأول، ذهب المدرب إلى اختيارات مغايرة كلياً عن المباراة الأخيرة، إذ أعاد توزيع لاعبيه، كلٌ بحسب مركزه الطبيعي، ما خلق التوازن بين الخطوط وأبعد أي وجود لثغرة في هذا المركز أو ذاك. أمرٌ جيّد التقى مع القرار الأفضل بتسمية لاعبين أصحاب خبرة في التشكيلة التي سافرت إلى تايلاند، ومن ثم إشراكهم بشكل أساسي في مواجهة الهند، فكان وجود ماهر صبرا مهماً جداً على الجهة اليسرى التي سبق أن شغلها مع النجمة والمنتخب. هو شارك بالهدف الذي سجّله الزين، الذي أثبت مرةً جديدة بأنه أحد أفضل اللاعبين في مركزه، وقد أراح بوجوده في خط الظهر وليد شور أكثر، ما أكّد أحقية الأخير بمركز أساسي حيث وقف سدّاً منيعاً أمام غالبية الهجمات الهندية.

كما أن الدفع بجهاد أيوب إلى وسط الملعب أفاد المنتخب أكثر وأراح علي طنيش «السيسي»، ومكّن باسل جرادي من تأدية أدواره الهجومية بشكل أفضل، بينما كان المكسب الكبير «مايسترو» الوسط محمد حيدر الذي كان قائداً بكل ما للكلمة من معنى، مؤكداً بدوره المحوري أنه لا يزال حاجةً ضمن هذه المجموعة، وخصوصاً أنه ليس هناك أي لاعب شاب يمكنه أن يملأ مكانه.

إذاً هذه هي المكاسب الفعلية التي حصدها المنتخب من سفره إلى تايلاند، والتي بلا شك ستجعل إيليتش يتوقف عندها مراجعاً خياراته وحساباته السابقة، ففي نهاية المطاف، الهدف من كل محطة تحضيرية هو البناء على الإيجابيات والوقوف عند السلبيات والعمل على تذويبها بغية الوصول إلى الأهداف المنشودة، وذلك مع اقترابنا من محطات أكثر أهمية وتنافسية، حيث سيلعب «رجال الأرز» مباراة ودية مع منتخب مونتينيغرو الشهر المقبل على أن يبدأ خلال الشهر الذي يليه مشواره في التصفيات الآسيوية المؤهّلة إلى نهائيات كأس العالم 2026، التي ستعقبها بداية العدّ التنازلي للحدث الأهم وهو نهائيات كأس آسيا في شهر كانون الثاني من عام 2024.

يورو 2024

خسارة اليابان تطيح هانزي فليك

بعد سلسلة من النتائج المخيّبة، آخرها الخسارة «المدلّة» أمام اليابان (1-4)، أُقيل مدرب منتخب ألمانيا لكرة القدم هانزي فليك من منصبه أمس الأحد. مستقبل مبهم ينتظر «المانشافت»، بانتظار التغييرات المرتقبة مع المدرب الجديد

(كريم جعفر - أ ف ب)

بات فليك أول مدرّب لمنتخب ألمانيا تتم إقالته منذ استحداث هذا المنصب عام 1926. في هذا الصدد، اعتبر رئيس الاتحاد الألماني برند نويندورف في بيان أن الإقالة «لا يمكن تحاشيها ولا سيما بعد النتائج الأخيرة السيئة». مشيراً إلى أن القرار كان الأصعب له، لكنّ «المنتخب بحاجة إلى روح وإيجابية جديدتين وثقة لخوض غمار كأس أوروبا التي نستضيفها».

وتأتي إقالة فليك قبل تسعة أشهر فقط من استضافة ألمانيا لنهائيات كأس أوروبا من 14 حزيران/ يونيو إلى 14 تموز/ يوليو المقبلين، ويخوض المنتخب الألماني مباراة ودية ضد فرنسا غداً، (22:00 بتوقيت بيروت).

سيتولّى المدير الرياضي في الاتحاد الألماني ومدرب ألمانيا السابق الذي قادها إلى نهائي مونديال 2002، رودي فولر، الإشراف مؤقّتاً على المنتخب بانتظار تعيين مدرب جديد. ومن الأسماء التي تداولتها الصحف الألمانية لخلافة فليك، يبرز المدربان الألمانيان يوليان ناغلسمان وشتيفان كونتس، كما النمسوي أوليفر غلاسنر.

نتائج هزيلة

دفعت النتائج المتواضعة والخسارة الرابعة لألمانيا في مبارياتها الخمس الأخيرة، المدير الرياضي فولر للاعتراف بعد الخسارة الأخيرة أمام اليابان: «لم نعد من المستوى الأول في أوروبا».

وحقّق المنتخب الألماني نتائج هزيلة في المباريات الودية السبع الأخيرة منذ مطلع العام الحالي، حيث خسر في أربع منها أمام بولندا 0-1 وكولومبيا 2-0 وبلجيكا 2-3 قبل أن يسقط أمام اليابان 1-4 السبت، مقابل تعادل واحد مع أوكرانيا 3-3 وفوز وحيد على البيرو 2-0.

وبالمجمل، لم يفز المنتخب الألماني سوى في 4 من آخر 17 مباراة خاضها. وكان المنتخب الألماني عرضة لانتقادات لاذعة في الصحف الألمانية بعد الخسارة أمام اليابان، حيث عنونت صحيفة «بيلد» الواسعة الانتشار «عار عليكم!»، وتحدّثت عن منتخب «محرج للغاية»، فيما أشارت صحيفة «زود دويتشه تسايتونغ» اليومية الكبرى في ميونيخ عبر موقعها الإلكتروني إلى «كارثة أخرى» في الكرة الألمانية.

بدورها، كتبت صحيفة «فرانكفورت ال غمايين تسايتونغ» عبر موقعها الرسمي: «الرؤية الألمانية للرعب»، مع صورة للشاشة في ملعب فولفسبورغ الذي استضاف الودية والنتيجة 1-4.

(أ ف ب)

مونديال السلة

أُسدل الستار على بطولة كأس العالم لكرة السلة التي استضافتها كل من الفيليبين وإندونيسيا واليابان، بطولة مميّزة حسمها المنتخب الألماني، لينصبّ الاهتمام ابتداء من اليوم على التحضير لأولمبياد باريس 2024

ألمانيا بطلة العالم... أوروبا تؤكد تفوّقها

حسين سقور

حقق المنتخب الألماني لكرة السلة لقب كأس العالم بفوزه بنتيجة (83 - 77) على منتخب صربيا القوي، بعد مباراة رائعة على ملعب «مول أوف ايزيا» في العاصمة الفيليبينية مانيلا، قدّم فيها الفريقان أداءً يليق بنهائي البطولة العالمية. إنجاز نوعي عاد على ألمانيا بلقبها الأول في المونديال السلّوي ومن مشاركتها الأولى تاريخياً في النهائي، لتصبح البلد السابع الذي يحرز اللقب العالمي. من جهتها، احتلت كندا المركز الثالث بعد فوزها على أميركا (127 . 118) في مباراة غاية في الإثارة والندية، لم تنتهِ إلا بعد وقت إضافي. هذه النسخة من بطولة العالم أكّدت تفوّق كرة السلّة الأوروبيّة على نظيرتها في أميركا، بعد فوز صربيا على كندا (95 . 86) وألمانيا على أميركا (113 . 111) في نصف النهائي، ليكون النهائي أوروبيّاً خالصاً.

صربيا التي تُعدّ كرة الماء اللعبة الأولى فيها، فيما الثانية هي كرة القدم والثالثة كرة السلة، تمكنت من إسقاط كندا التي كانت المرشحة الأولى للتتويج بالمونديال السلّوي. وفي آخر ثلاث بطولات عالم، وصلت صربيا للمرة الثانية إلى النهائي بعدما خسرت عام 2014 أمام الولايات المتحدة.

من جهة ألمانيا، فهي تسعى للقبها الأول مع جيل ذهبي، بعدما كان المركز الثالث الذي حققه جيل ديرك نوفيتسكي عام 2002 في أنديانابوليس الأميركية، أفضل إنجاز تاريخي في المونديال السلّوي. هذا الأمر يؤكد تفوّق المدرسة التكتيكيّة الأوروبيّة على المدرسة الأميركية التي تميل الى الاستعراض والكرة السريعة أكثر.

صحيح أن المنتخب الأميركي لم يأت إلى النهائيات المونديالية بلاعبي الصف الأول كليبرون جيمس وستيفن كوري وكيفين دورانت وجيمس هاردن وغيرهم... ولكن يُحسب للمنتخبات الأوروبيّة الانضباط التكتيكي، والالتزام الدفاعي الكبير، الأمر الذي أعطاهم التفوّق على الأميركيين. والمعروف أنه في كرة السلة الأميركية، لا يتم الاعتماد غالباً على دفاع المنطقة، لكي يكون هناك مجال للعب المفتوح أكثر وإعطاء جماليّة للعبة، بينما تلعب أوروبا بخطط دفاعية وهجومية صارمة، الأمر الذي أدى الى تطور اللاعبين بشكل أفضل على مرّ السنوات. واليوم، بات اللاعب الأوروبي رقماً صعباً في الدوري الأميركي للمحترفين، كما هي حال لوكا دونتشيتش ويانيس أنتيتوكونمبو ونيكولا يوكيتش الغائب عن منتخب صربيا في كأس العالم وغيرهم الكثير...

وبالعودة الى النتائج، يمكن أن يرى المتابع بوضوح كيف تفوقت منتخبات أوروبا على نظيراتها في الأميركيّتين (الجنوبية والشمالية). فخلال مشوارها في البطولة، خسرت أميركا من ليتوانيا (104 . 110) ثم من ألمانيا في نصف النهائي. من جهتها، فازت كندا بصعوبة كبيرة على إسبانيا (88 . 85) وخسرت من البرازيل (69 . 65) قبل أن تعود وتخسر من صربيا. واللافت أن المنتخب الكندي هو ثالث أكثر منتخب في كأس العالم بعد أستراليا وأميركا يضم لاعبين من الدوري الأميركي للمحترفين NBA، ولم يحقق ما كان يتمنى برفع أول كأس عالمية في تاريخه.

وباقي منتخبات القارتين الأميركيتين لم تكن أفضل حالاً، فخسرت البرازيل من إسبانيا (96 . 78) ومن لاتفيا التي لعبت أول مونديال لها (104 . 84)، بدورها، خسرت فنزويلا من سلوفينيا (100 . 85) ومن الرأس الأخضر (81 . 75) ومن جورجيا (70 . 59) واليابان (86 . 77) وأخيراً من فنلندا (70 . 75). وفي طريقها الى النهائي، تجاوزت صربيا أيضاً بورتوريكو القوية جداً (94 . 77) والدومينيكان (112 . 79).

> **لم يعد المنتخب الذي يملك أكبر عدد من اللاعبين في الدوري الاميركي لكرة السلة هو المرشح للفوز**

وإذا ما عدنا بالتاريخ الى الوراء، فإن النجاح الأوروبي لم يأت من فراغ، فنجاح صربيا له أسس متينة، فصربيا هي جزء من يوغوسلافيا سابقاً التي أُعلن تفكيكها الى عدّة دول عام 2003، فولدت البوسنة والهرسك، وكرواتيا، والجبل الأسود، ومقدونيا الشمالية، وصربيا وسلوفينيا.

ويوغوسلافيا حققت البطولة العالمية 5 مرات أعوام (1970 . 1978 . 1990 . 1998 . 2002)، مثلها مثل أميركا، فيما كان نصيب الاتحاد السوفياتي ثلاث بطولات، والبرازيل وإسبانيا بطولتين لكل بلد، ولقب وحيد للأرجنتين. هذا التاريخ المميز في الرياضة، يؤكد أن التأسيس قوي، والمدارس في أوروبا الشرقية على مستوى مختلف الرياضات هي من الأفضل في العالم إذا لم تكن أفضلها.

تفوّق أوروبي يبدو أنه سيستمر في المستقبل، الأمر الذي دفع نجم كرة السلة الأميركية السابق كارميلو أنتوني، المتوّج بثلاث ذهبيات أولمبية، الى دقّ ناقوس الخطر. وقال أنتوني يوم السبت الفائت خلال حضوره نهائيات المونديال في الفيليبين: «يتعيّن على الجميع التفكير بمقاربة مختلفة لإحراز اللقب. اللاعبون الآخرون أفضل، اللعبة أصبحت عالمية أكثر، الجميع بمقدوره التتويج بلقب كأس العالم».

إذاً، هي مرحلة جديدة في كرة السلة ستدفع منتخبات أميركا إلى التفكير ملياً بضرورة حصد البطولات، ولذلك أعلن ليبرون جيمس مشاركته مع المنتخب الأميركي في أولمبياد باريس 2024، والأكيد أن لاعبين من الصف الأول سيتبعونه لتحقيق اللقب، وإعادة تحسين صورة أميركا، كما حصل في أولمبياد بكين 2008، بعد خسارة لقب أولمبي عام 2004 وعالمي عام 2006.

احرزت ألمانيا بطولة كأس العالم الاولى في كرة السلة في تاريخها (FIBA)

تفاوت في الجوائز

تختلف جوائز بطولة كأس العالم لكرة السلة عن جوائز مونديال كرة القدم.

ففي مونديال قطر الأخير لكرة القدم، حصل المنتخب الأرجنتيني المتوّج باللقب على 42 مليون دولار مقابل 30 مليون دولار لفرنسا الثانية، بينما لا تتجاوز جائزة المنتخب الفائز بمونديال السلة الـ 2,5 مليون دولار.

في مونديال الصين السلوي 2019، كانت قيمة الجوائز كلها 15 مليون دولار، بينها 2,5 مليون للفائز و1,5 مليون للوصيف، و1,2 لأصحاب المركزَين الثالث والرابع. أما أصحاب المراكز من 5 إلى 8 فيحصلون على 800 ألف دولار، و550 ألف دولار من المركز الـ 9 الى الـ 16، و200 ألف دولار من 17 الى 32. والأكيد أن جوائز البطولة الحالية لن تكون أفضل بكثير، ما يجعل مونديال كرة القدم أفضل بكثير للمنتخبات المشاركة من مونديال كرة السلة، والأكيد يؤثّر الأمر على التسويق واللعبة بشكل عام.

جائزة افضل سيناريو كانت من نصيب «الكونت» لبابلو لارين

حصلت البولندية انيسكا هولاند على جائزة لجنة التحكيم الخاصة عن شريطها «الحدود الخضراء»

فاز الإيطالي ماتيو غاروني بجائزة افضل مخرج عن «انا الكابتن»

جائزة افضل ممثلة ذهبت بجدارة للاميركي بيتر سارسغارد عن دوره في «ذاكرة» للمكسيكي ميشال فرانكو

سينما

لجنة التحكيم تنحاز للقضايا السياسية والإنسانية والمناخات الغرائبيّة

«البندقية» يختتم دورته الثمانين: عذابات اللجوء على أبواب أوروبا

اول من امس، اختتم «مهرجان البندقية السينمائي الدولي» عروضه التي استمرت حوالي عشرة ايّام، ليثبت نجاحه بكل المقاييس رغم الغياب الاميركي الملحوظ هذه المرة. تميّزت هذه الدورة بسيطرة افلام السير، والإنتاجات الإيطالية السينمائية، والحضور الهوليوودي، فيما عكس توزيع الجوائز مزاج لجنة التحكيم الذي راوح بين المشاغل الاوروبية الراهنة... والمناخات القوطية الغريبة على طريقة يورغوس لانثيموس!

جائزة افضل ممثلة حصدتها كايلي سيبني عن دورها في «بريسيلا» للاميركية صوفيا كوبولا

البندقية ـ **شفيق طبارة**

بعد إسدال الستارة على الدورة الثمانين من «مهرجان البندقية السينمائي الدولي» أول من أمس، وتوزيع الجوائز على مستحقّيها مع بعض التحفظات، اتّضحت صورة المواضيع والأفكار والقضايا التي مالت إليها لجنة التحكيم برئاسة المخرج الأميركي داميان شازل، ووزّعت جوائزها على المشاركين وفقها.

الدورة الثمانون كانت ناجحة بكل المقاييس. وكما عودتنا الـ«موسترا»، فهي تتغلّب دوماً على العواقب والتحديات. وهذه السنة، تمثّل التحدي الأكبر في إضراب الممثلين والكتّاب الأميركيين. لم نشاهد عدداً كبيراً من نجوم هوليوود على السجادة الحمراء، لم يأت عدد كبير منهم، لكنّ المهرجان ظلّ ناجحاً حتى في غيابهم.

أما بالنسبة إلى الأفلام، فقط لاحظنا أن هذه السنة هي سنة أفلام السير، والمهاجرين على أبواب أوروبا، والأفلام الإيطالية السيئة، وطبعاً هوليوود الحاضرة دائماً. أما جائزة «الأسد الذهبي»، فقد ذهبت إلى المخرج اليوناني يورغوس لانثيموس عن فيلمه «أشياء مسكينة». ستة أفلام سير شاركت في المسابقة الرسمية: فيلمان عن المهاجرين، وحصد منها اثنان جوائز في النهاية، بالإضافة إلى عدد من الأفلام الإيطالية التي كانت الأضعف في المسابقة. وأفلام أخرى من عدد من الدول مثل هنغاريا واليابان وألمانيا وفرنسا.

فيلم «أشياء مسكينة» الذي نال جائزة «الأسد الذهبي»، هو بلا شك الأهم والأجمل في المسابقة الرسمية. كانت النتيجة واضحة بعد عرض الفيلم في ثالث أيام المهرجان. «أشياء مسكينة»، مقتبس من رواية بالعنوان نفسه للروائي السدير غراي، صادرة عام 1992. في الفيلم، يبني يورغوس لانثيموس عالماً غريباً من صفحات الأدب القوطي الفيكتوري، غاص مع بطلته بيلا باكستر (إيما ستون) في معنى الحياة من خلال عقل طفلة تعيش في جسد امرأة بالغة وتكتشف الحياة والجنس من دون حواجز.

أيضاً، فاز الإيطالي ماتيو غاروني بجائزة أفضل مخرج عن فيلمه الدرامي «أنا الكابتن» الذي يضيء على مكابدات الهجرة واللجوء، بينما فاز الممثل الجديد سيدو سار بجائزة أفضل ممثل شاب عن أدائه في الفيلم، حيث لعب دور مراهق سينغالي يغادر وطنه صوب أوروبا. شريط غاروني هو من هذه الأفلام التي لا تقدم جديداً في موضوع الهجرة. هو يعرض فقط ما يتعرض له المهاجرون من مصاعب خلال رحلتهم إلى أوروبا. نشاهد في الفيلم كل العذاب الذي تعرّض له بطلنا حتى وصوله إلى إيطاليا. نشاهد سجنه وتعذيبه في ليبيا، وبعد ذلك شراءه كعبد ليعمل بالسخرة. فيلم غاروني مؤلم للنظر طبعاً، ولكنه، في الوقت نفسه، يقدم موضوع الهجرة من منظور الرجل الأوروبي، نافضاً عنه الإحساس بالذنب تجاه من يحاول الوصول إلى شواطئهم. فيلم آخر عن المهاجرين قدمته المخرجة البولندية انيسكا هولاند، فحصدت جائزة لجنة التحكيم الخاصة. إنّه «الحدود الخضراء»، دراما تدور حول اللاجئين العالقين على الحدود بين بيلاروسيا وبولندا. فيلم هولاند أفضل بكثير من فيلم غاروني، قدمت فيه بطريقة صادقة من دون استغلال قصص اللاجئين من الشرق الأوسط وأفريقيا ممن يحاولون الوصول إلى الاتحاد الأوروبي، فيجدون أنفسهم محاصرين في أزمة جيوسياسية دبّرها الرئيس البيلاروسي، في محاولة لاستفزاز أوروبا. فيلم هولاند يتحدث معنا مباشرةً، مع قلبنا، ويتحدانا لاتخاذ الخيارات الأخلاقية. يذكر هنا أنّ أعضاء في الحكومة البولندية اليمينية المتطرفة، بما في ذلك وزير العدل البولندي، هاجموا هولاند بسبب الفيلم وقارنوه بـ«الدعاية النازية». وقالت المخرجة في المهرجان إنها سترفع دعوى تشهير إذا لم يعتذر الوزير رسمياً ويتراجع عن تعليقاته.

جائزة لجنة التحكيم الكبرى ذهبت للمخرج الياباني ريوسوكي هاموغوتشي. في جديده «الشر غير موجود»، يأخذنا هاموغوتشي إلى قرية ميزوبيكي بالقرب من طوكيو، حيث يعيش تاكومي وابنته هانا مثل الأجيال التي سبقتهما، حياة متواضعة وفقاً لدورات الطبيعة ونظامها. في أحد الأيام، أصبح سكان القرية على علم بخطة لبناء موقع تخييم بالقرب من منزل تاكومي يوفّر لسكان المدينة «ملاذاً» مريحاً في الطبيعة. عندما يصل ممثلان عن الشركة من طوكيو إلى القرية لعقد اجتماع، يصبح واضحاً أنّ المشروع سيكون له تأثير سلبي على إمدادات المياه المحلية، ما يسبّب الاضطرابات. «الشر غير موجود» يحوي كل الشر الذي يمكن أن نتخيله ويمكن أن يفعله الإنسان بنفسه وبالآخرين، فيلم مؤلم وحزين وثقيل، رحلة شاعرية عن معنى التوازن مع الطبيعة، والذكريات والإحساس المتعبة الرابضة على القلب، مع نهاية مفاجأة مروعة لم تكن متوقعة أبداً. جائزة أفضل سيناريو كانت من نصيب فيلم «الكونت» لبابلو لارين. هنا، يقدم المخرج التشيلي قصة الجنرال الديكتاتور أوغستو بينوشيه حيث ظله لا يزال يخيم على تشيلي. اختار لارين أن يقدم الجنرال باعتباره مصاص دماء حتى بعد سقوط نظامه السياسي. «الكونت» فيلم كوميديا سوداء ورعب يتخيل فيه لارين عالماً موازياً مستوحى من التاريخ الحديث لتشيلي. النصف الأول من الفيلم هو مهزلة قوية ذات قصة رمزية سياسية، وفي نهايتها حلم مزعج. لجأ لارين إلى الكوميديا ليروي ألم بلد وجيل ونجح في ذلك.

جائزة أفضل ممثلة حصدتها الممثلة كايلي سيبني عن تاديتها دور بريسيلا بريسلي في فيلم «بريسيلا» للمخرجة الأميركية صوفيا كوبولا. جائزة مستحقة لهذه الشابة التي نجحت في تقديم الشخصية بكل صدق. في بعض لحظات الفيلم، كانت عيون ووجه كايلي هي التي تتحدث، رأينا الم وحيرة وحب بريسيلا،

> **يقدّم ماتيو غاروني موضوع الهجرة من منظور الرجل الاوروبي، نافضاً عنه الإحساس بالذنب**

> **وزراء يمينيون في الحكومة البولندية هاجموا انييسكا هولاند، معتبرين انّ فيلمها يندرج ضمن «الدعاية النازية»**

وهي مسجونة في قصرها الذهبي. أخذتنا كايلي سيبني في رحلة مليئة بالمشاعر، رأينا من خلالها براءة مراهقة تتحول مع السنين القصيرة إلى امرأة اتخذت قرار مصيرها بيدها.

جائزة أفضل ممثل بجدارة أيضاً ذهبت للأميركي بيتر سارسغارد. سارسغارد لعب دور رجل يعاني من التدهور العقلي أو الخرف في فيلم «ذاكرة» للمخرج المكسيكي ميشال فرانكو. برع سارسغارد في أداء الشخصية وقدم مع فرانكو فيلماً مؤلماً وحزيناً، مزعجاً، ومدمّراً، وجميلاً للغاية. فرانكو كما دائماً، مهتمّ بالأشخاص المدمّرين، بالأسر المفككة، وفي فيلمه الجديد ازداد كرهه للأمومة!

تاك فيلم «اشياء مسكينة» جائزة «الاسد الذهبي»

عملات رقمية

رخصة لمعالجة المدفوعات وخدمات الكريبتو

X تدشّن نظاماً مالياً عالميّاً؟

يواصل إيلون ماسك إدهاشنا، وهذه المرة من بوابة العملات المشفرة. حصلت منصته X على رخصة تسمح لها بمعالجة المدفوعات المالية وتقديم خدمات الكريبتو، من استلام وإرسال وحفظ نيابة عن المستخدمين. الأمر بالغ الأهمية، على الرغم من أنّ منصات التواصل الاجتماعي حاولت الاقتراب من عالم الكريبتو، مثل عملات منصتي ريدت وتيك توك إلى جانب محاولة فايسبوك الفاشلة مع عملة «ليبرا»، إلا أنّها بقيت خجولة. الجديد مع X أنّ ماسك يريد تحويل المنصة إلى تطبيق لكل شيء. فماذا يعني أن تصبح شبكة تواصل اجتماعي بملايين المستخدمين منصة لنقل الأصول؟

علي عواد

حصلت X (تويتر سابقاً)، منصة التواصل الاجتماعي المملوكة من إيلون ماسك، على تراخيص معالجة المدفوعات من ولايات أميركية عدّة في الأشهر الأخيرة، بما في ذلك ترخيص في رود آيلاند مطلوب لتقديم خدمات العملات المشفرة في نهاية آب (أغسطس) الماضي. تسمح التراخيص لـ X بمعالجة المدفوعات بطرق متنوّعة، بما في ذلك النقد وبطاقات الائتمان والعملات المشفرة. وقد يمهد هذا الطريق للسماح لمستخدمين X بتمويل بعضهم بالعملات المشفرة، أو شراء وبيع الـ NFTs (الرموز غير القابلة للاستبدال) على المنصة. الولايات الأخرى التي حصل فيها X على تراخيص الدفع، هي: الاباما، اريزونا، فلوريدا، جورجيا، نيفادا وتكساس.

ماسك المؤيد للعملات المشفرة، كان قد ألمح إلى أنّ X يمكن أن تدمج مدفوعات العملات المشفرة في المستقبل. في كانون الأول (ديسمبر) 2022، استبدل ماسك شعار العصفور الأزرق الخاص بتويتر بكلب شيبا إينو، وهو رمز عملة «دوج كوين» المشفرة. وقال يومها إنه يعتقد أنّ العملات المشفرة تتمتّع بالقدرة على «إضفاء الطابع الديموقراطي» على التمويل. لكن ليس واضحاً حتى الآن توقيت أو كيفية تنفيذ X خدمة مدفوعات العملات المشفرة. مع ذلك، فإنّ نشاط الترخيص الأخير للشركة يشير إلى أنّها جادة في استكشاف هذا الخيار. وهو ما يتوافق مع توجهات ماسك في جعلها مشابهة لعمل تطبيق «وي» تشات الصيني، بحيث يتحوّل X إلى تطبيق دردشة واتصال ومنصة تواصل وتطبيق لإرسال واستلام العملات المشفرة والتداول بها. في السنوات الأخيرة، بدأ عدد من الشركات الأخرى، بما في ذلك «باي بال» و«فينمو» و«سكوير»، في تقديم مدفوعات بالعملات المشفرة. الإقبال المتزايد على العملات المشفرة من قبل الشركات الرئيسية، يُعد علامةً إيجابية لمستقبل هذه التكنولوجيا. يشير ذلك إلى أنّه بات يُنظر إلى العملات المشفرة على أنّها «وسيلة دفع مشروعة». علماً أنّ كل عالم الكريبتو لا يزال في خانة غير المؤكد، ما عدا عملة «بتكوين»، الوحيدة التي يُنظر إليها بشكل مشابه للذهب، أي إنّها أصل يحفظ القيمة.

(نهاد علم الدين)

سيكون مثيراً للاهتمام أن نرى كيف سيستثمر X هذه الخطوة في الأشهر المقبلة. الحديث هنا عن منصة تواصل اجتماعي تملك نحو 450 مليون مستخدم فعّال شهرياً، بحسب آخر أرقام منصة Demand Sage. بكلمات أخرى، ستستحيل المنصة نظاماً مالياً عالمياً، يسمح للأفراد حول العالم بإرسال واستلام الأصول في ما بينهم. وإذا ما حصل ذلك، فيعني أنّ X ستجذب مئات الملايين من المستخدمين الإضافيين، وربّما تحوي عدداً من المستخدمين أكثر من سيّد السوشال ميديا: فايسبوك. غير أنّ التحديات كبيرة، وخصوصاً من ناحية الأمان والحماية من القرصنة. وأبرز المعوقات أنّ المشهد التنظيمي للعملات المشفرة لا يزال يتطوّر. لذلك، سيحتاج X إلى التأكّد من امتثاله لجميع القوانين المعمول بها. يتمثّل التحدّي الآخر في أنّ العملات المشفرة متقلبة جداً، لكن هذه طبيعة الوضع هنا، ومن يدخل هذا العالم، يُفترض أنّه على علم بخطورة فقدان قيمة ما يملكه من عملات مشفرة جزئياً أو كلياً.

خلال الأزمة المالية العالمية التي تسبّب فيها جشع المصرفيين الأميركيين عام 2008، ظهرت على سطح الإنترنت ورقة تضمن أمراً غير عادي. تقنية تدعى بلوكتشاين، تريد أن تكون بديلاً عن النظام المصرفي العالمي. وسيلة تسمح بنقل الأصول (مال، ممتلكات) بشكل فعّال وآمن عبر الإنترنت من دون الحاجة إلى وسيط مثل المصرف أو غيره. شبكة عالمية خارج منظومة الدولار الأميركي، لا يملكها أحد، لا دولة ولا حكومة ولا أفراد، إنما الناس كلهم. ثم، في عام 2009، الشخص نفسه، وهو غير معروف حتى هذه الساعة، ويُدعى «ساتوشي ناكاموتو»، وضع ورقة جديدة، تتضمن عملة مشفرة مرتبطة بالبلوكتشاين، تدعى بتكوين. ومنذ ذلك الوقت، تغيّر العالم كله.

كيف تعمل؟

بتكوين وبلوكتشاين ببساطة، هما وسيلتان تسمحان بنقل القيمة من أي شخص إلى آخر عبر استخدام كومبيوتر أو هاتف ذكي وإنترنت. لكن ما أهمية ذلك؟ وما الثوري في القصة؟

في عالمنا، عندما يريد شخص أن يرسل مبلغاً من المال إلى شخص آخر بطريقة رسمية تثبت أنّه أرسل المال وأن الطرف الثاني استلمه، سيفعل ذلك عبر مصرف أو جهة قانونية أو مؤسسات خاصة. بكلمات أخرى، الطرفان بحاجة إلى جهة أخرى، طرف ثالث، وكذلك الأمر بالنسبة إلى بيع سيارة أو شراء منزل... وقد يكون الطرف الثالث جهة حكومية. لكن ماذا لو كانت هناك طريقة تسمح لنا بفعل ذلك من دون طرف ثالث؟

يمكننا أن نتخيّل أنّ بلوكتشاين عبارة عن كتاب سحري يمكن لأي شخص أن يحصل عليه. ولأنّه سحري، عندما نكتب جملة في صفحاته، ستظهر عند كل من لديه نسخة منه! ليس هذا فحسب، بل أيضاً لا يمكن محو أو تعديل أي كلمة كُتبت فيه. يمكننا فقط كتابة سطر جديد يفيد بأنّنا عدلنا جملة قديمة، مثل فكرة أن القانون لا يلغى إلا بقانون.

مصطلح بلوكتشاين في اللغة العربية هو «سلسلة الكتل». ويمكن لنا أن نتخيل أنّ كلّ مستخدم للشبكة يملك سلسلة من المعدن (جنزير). وكل حلقة من السلسلة تحتوي معلومات عن أصل يملكه بشكل مشفّر. مثلاً، لديه ألف دولار مسجلة في الحلقة الأولى من السلسلة، ويملك منزلاً مسجلاً في الحلقة الثانية، وهكذا لكل شخص موجود في الشبكة. وداخل كل حلقة، بالإضافة إلى ما سبق، معلومات عن الحلقة السابقة. من هنا، أتت تسمية «سلسلة الكتل». عندما نريد إرسال المال من شخص إلى آخر عبر بلوكتشاين، تقوم الشبكة بأمر مثير: تطلب من كل شخص لديه كومبيوتر يحتوي برنامج بلوكتشاين خلق حلقة جديدة أو بلوك في أسرع وقت ممكن. وأوّل من يقوم بذلك، تكافئه بلوكتشاين بعملة مشفرة تدعى بتكوين. يُطلق على هؤلاء الأفراد تسمية «معدّنين». عندما يُخلق البلوك الجديد، توضع في داخله معلومات تفيد بأنّ شخصاً أرسل مالاً إلى آخر، ويثبت بلوك في سلسلة الأول يفيد بأنّه بات يملك هذا المبلغ. ويُخلق بلوك آخر ويثبت لدى الشخص الذي أرسل المال يفيد بأنّه المُرسل. كل هذه المعلومات الجديدة تصبح مسجلة على الشبكة، وبالتالي كل شخص لديه برنامج بلوكتشاين، سيجد أنّ الشبكة حدّثت نفسها. لا يستطيع أي شخص التلاعب أو سرقة بلوك ليس له. بالعودة إلى مثال الكتاب السحري، إذا حاول شخص محو كلمة أو تعديل سطر في الكتاب الذي يملكه قبل تسجيل المعلومات، تراجع الشبكة ما فعله مع أكثر من نصف الكتب الأخرى. وإذا تبيّن أنّ ما أضافه غير مكتوب لدى هؤلاء، يُشطب ما حاول القيام به. لهذا، تعتبر شبكة بلوكتشاين الوسيلة الأكثر أماناً. لا يمكن لشخص أن يقرصن بيانات ويسرق مالاً أو ممتلكات ويضعها باسمه. ولفعل ذلك، عليه قرصنة أكثر من نصف الكتب الموجودة في الشبكة في الوقت نفسه. أمر لن تستطيع فعله أقوى الجيوش الرقمية، وخصوصاً أن تلك الكتب موزعة في كل بقاع الأرض بشكل لا مركزي يضمن عدم سيطرة أي جهة عليها.

خلق العملات

كما أشرنا، تُخلق عملة بتكوين المشفرة نتيجة مكافأة الشبكة لمن قام بخلق بلوك جديد. وكلما كانت الحواسيب التي يستعملها أقوى، كلما كبرت فرصة خلقه البلوك بأسرع وقت. لهذا، تتطلب هذه العملية طاقة كهربائية عالية. وبعضهم حول العالم امتهن هذه المهمة، وأنشأ محطات كبرى تدعى مزارع تعدين وضعوا فيها آلاف الأجهزة.

بتكوين هي العملة المشفرة الأشهر على الإطلاق، وسيكون هناك 21 مليون عملة منها فقط. تم خلق 19,413,325 حتى الآن، ويتبقى 1,586,675. يمكن للأشخاص أن يشتروا العملة بشكلها الكامل، أو أجزاء منها حسب القدرة المالية لكل منهم. ويُحتفظ بها في محفظة رقمية، أو على الكومبيوتر أو داخل «فلاش ميموري» مشفرة مخصصة لذلك.

كل عملة غير بتكوين تدعى ALT COIN اختصاراً لـ Alternative Coin، بمعنى عملة مشفرة بديلة عنها. هذه التسمية ليست تفضيلاً، فهي تقول بشكل واضح إنّ البقية ليست العملات المشفرة التي أتى بها ذلك الغريب، ساتوشي ناكاموتو. ولا تعمل غالبية تلك العملات وفقاً لمبدأ عمل بتكوين نفسه. فجزء كبير منها ليست لديه شبكة بلوكتشاين خاصة به، ولا يمكن تعديله، بينما خلق صنّاعها العملات كلها ووضعوها في السوق من أجل التداول. اليوم، هناك أكثر من 23 ألف عملة مشفرة، معظمها بلا جدوى وهي مشاريع نصب تعمل بفكرة Pump and Dump. إذ تُطلق عملة جديدة، يتهافت الناس إلى شرائها، فيرتفع سعرها آلاف الأضعاف، ومن ثم يسحب من انتجها المال ويختفي. وبعضهم يكون محظوظاً، فيُخرج أرباحه قبل لحظة الصفر. هذه أمور تجري يومياً في عالم الكريبتو، فيما يتمّ إنتاج بعض العملات عبر امتلاك جزء منها وتجميدها في صندوق أصول يخلق المزيد منها مثل عملة إيثيريوم، ثاني أكبر العملات بعد بتكوين.

نظام مالي لامركزي

بتكوين وشبكتها بلوكتشاين، هي أول بنية تحتية لنظام مالي ونقدي عالمي لا مركزي (لا يملكها أحد وموزّعة حول العالم). مثلاً، نظام الـ «سويفت» الذي يحكمه الدولار الأميركي أساسي للدول حول العالم. عندما تدخله، يصبح في إمكانها إرسال واستلام الدولار وإنشاء المصارف، وكذلك يصبح في إمكان الناس امتلاك بطاقات مصرفية. لكن هذا يفرض أن تكون الولايات المتحدة راضية عن هذه الدولة، وإلا فستحرم من جنة الـ «سويفت»، كما حصل مع روسيا وكوبا وإيران وغيرها. هنا، يأتي دور بتكوين وبلوكتشاين كنظام مالي بديل يمكن أن تستخدمه مجموعة الـ «بريكس» إذا أرادت، ويمكن لأي دولة أو جهة التحايل على العقوبات الأميركية المالية عبره. بتكوين خصم للدولار من ناحية القيمة والسلطة. بالنسبة إلى القيمة، الدولار الأميركي منذ عام 1971 يخسر قدرته الشرائية. فما كان تشتريه 12 دولاراً عام 1960 أصبح يساوي أكثر من 100 دولار اليوم. لماذا؟ عام 1971، تم فك ارتباط الدولار بالذهب، أي إنّ طباعته من دون قيمة تغطيه. وسمي هذا بصدمة نيكسون (نسبة إلى الرئيس الأميركي حينها ريتشارد نيكسون). ومن ثم نجحت مساعي هنري كيسنجر عام 1973 في صنّاعة اتفاقية البترودولار، حين وافقت السعودية على بيع النفط بالدولار الأميركي حصراً مقابل اتفاقيات أمنية أميركية. لكن ذلك لم يمنع فقدان الدولار لقيمته سنوياً. وفي حال اعتماد منظومة بتكوين وشبكتها بين الدول، ستسحب السلطة المالية التي تفرضها الولايات المتحدة على العالم، وتضعها بين أيدي الناس. ومن هنا، ليس عبثاً أن يكون ساتوشي ناكاموتو قد أطلق هذه الثورة المالية غداة الأزمة المالية عام 2008. إنّها انتقام واضح ضد سطوة الدولار.

علي...

هل ينجح حيث فشل فايسبوك؟

في تموز (يوليو) 2019، كشف فايسبوك عن «ليبرا»، مشروع عملة مشفرة حظي باهتمام كبير في حينه. هذه العملة الرقمية، المدعومة من قبل اتحاد دولي من الشركات، كانت تهدف إلى توفير الخدمات المالية للسكان الذين يعانون نقصاً في الخدمات المصرفية مع توسيع خدمة عملاق وسائل التواصل الاجتماعي لتشمل دخول سوق العملات المشفرة.

كان مقرراً إطلاق المشروع في غضون عام، لكن أعيد تسميته بـ Diem، وواجه عقبات لا يمكن التغلب عليها وضغوطاً تنظيمية، ما أدى في النهاية إلى زواله بعد أكثر من عامين ونصف العام.

منذ بدايته، واجه المشروع شكوكاً من المنظمين والمشرّعين ومراقبي الصناعة المالية بسبب المخاوف بشأن العملة المشفرة التي يديرها فايسبوك. كافحت شركة ميتا لمعالجة مشكلات مثل الأنشطة الإجرامية وإساءة استخدام بيانات المستخدم على منصاتها الحالية. يؤكد إنهاء مشروع Diem تأثير المنظمين على عمالقة التكنولوجيا مثل ميتا، ما يؤثر على توسعهم في مجالات المنتجات الجديدة. وأعرب المنظمون والمشرعون، سواء في الولايات المتحدة أو خارجها، عن مخاوفهم بشأن العملة الجديدة التي يمكن أن تصل إلى قاعدة مستخدمي فايسبوك الواسعة، وخصوصاً في البلدان التي تفتقر إلى الإطار التنظيمي للإشراف على العملات المشفرة بشكل فعال. وكانوا «يخشون من أن تشكل «ليبرا» تهديداً للدولار الأميركي والأسواق المالية، وربما تسهل ارتكاب الجرائم الإلكترونية، مع المساس بخصوصية المستخدم. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك مخاوف من أن المشروع سيعزز قوة فايسبوك.

يومها، أكدت النائبة سيليفا غارسيا، وهي ديموقراطية من ولاية تكساس، ضرورة نقل رسالة واضحة إلى الرئيس التنفيذي لشركة ميتا، مارك زاكربيرغ، مفادها أنه «لا يستطيع العمل بمثابة كيان سيادي ويجب عليه الالتزام باللوائح التنظيمية». وقد اكتسب هذا التوجه زخماً مع تكثيف التدقيق التنظيمي، ما دفع العديد من الشركاء المؤسسين لجمعية «ليبرا» بما في ذلك «باي بال» و«ماستركارد» و«فيزا»، إلى الانسحاب من المشروع. لكن تجدر الإشارة إلى أنه عند انتهائها من صنع نسختها من الميتافيرس، ستحتاج شركة ميتا إلى عملات مشفرة وNFT تسمح للمستخدمين باقتناء الأشياء وتسجيلها بأسهم في العالم الرقمي الموازي.

إذاً، لم تكن المشكلة مع «ليبرا» بالنسبة إلى ميتا، بل نتيجة مخاوف الشرّع الأميركي من منصة تحوي ثلاثة مليارات مستخدم، يريدون استخدام عملة غير الدولار الأميركي. هذه الفكرة قد تحول أيضاً دون وصول ماسك إلى ما يريد مع X. لكن العالم الذي فشلت فيه «ليبرا» تغيّر. الثورة الحاصلة في مجال الذكاء الاصطناعي عجّلت من ترداد أفكار مثل نظام الدخل العالمي (UBI) وإنشاء عملة رقمية مشفّرة عالمية مثل World Coin. أمور يُراد منها دفع مبالغ شهرية للناس بعد أن يحوّلهم الذكاء الاصطناعي إلى عاطلين من العمل. والمشرّعون بحاجة إلى اختبار وسائل تسمح لهم بنقل مدفوعات شهرية إلى الناس عبر عملة رقمية بسرعة، ويمكن لهم التحكّم بها ومراقبتها ومعرفة طريقة صرفها ومكانه.

لا شك في أنّ العالم الذي يتشكل أمامنا سيكون ديستوبيا مدهشة. هويّتنا الرقمية يُراد لها أن تصبح عالمية، مربوطة بما نملكه من مال وبسجلنا الصحي والقضائي والنفسي، وربما حتى العاطفي. مستقبل يتحوّل فيه الإنسان منذ ولادته، إلى رقم جديد في قاعدة بيانات هائلة تضم سكّان الكوكب. الحرية في أن تكون مجهولاً بعيداً عن ضجيج العالم، ستصبح ترفاً لا يملكه إلا مالكو التقنية.

العملات المشفرة وبلوكتشاين حديث معظم المتحمّسين ومتداولي البورصة. مصطلحات باتت شائعة في السنوات الأخيرة، لكن كثيرين ما زالوا يجهلون هذا العالم. إليكم هنا شرح للمفاهيم والميزات الأساسية بشكل سهل، بالإضافة إلى تطبيقاتهما وتحدياتهما المحتملة.

بتكوين وبلوكتشاين... for dummies

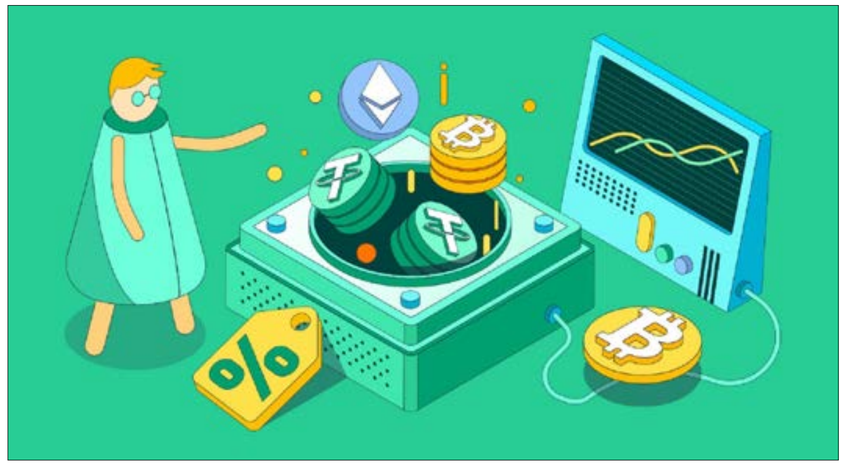
شبكة تسحب السلطة المالية التي تفرضها الولايات المتحدة

التعدين في لبنان... الأرخص في العالم؟

حتى لحظة كتابة هذه السطور، كان سعر العملة الواحدة من بتكوين نحو 26 ألف دولار أميركي. وخلال الأسابيع الماضية، صدر تقرير أعده موقع coingecko المتخصص في الكريبتو، يفيد بأنّ كلفة خلق 1 بتكوين في لبنان تكلِف 266 دولاراً. وفي حسبة بسيطة، هذا يعني ربحاً بنحو 25 ألف دولار يمكن أن يجنيه أي شخص مقيم في هذا البلد إذا بدأ عملية التعدين. لكن، هل فعلاً الأرقام دقيقة؟

وفقاً للتقرير الذي نُشر في 17 آب (أغسطس) الماضي، تعدين 1 بتكوين في لبنان أرخص بنحو 783 مرة من إيطاليا. في الأخيرة، تكلف العملية نحو 208 آلاف دولار، وهي الأغلى في العالم، عملياً، تعدين بتكوين واحدة في إيطاليا يكلِف 8 بتكوين. وكشف التقرير أنّ 65 دولة فقط يحقق فيها المعدنون أرباحاً استناداً إلى أسعار الكهرباء. لكن التقرير اعتمد سعر الكهرباء في لبنان خلال عام 2022، أي قبل أن تتم دولرته. وبالتالي، إذا ما أردنا احتساب الكلفة الجديدة، وفي سيناريو واقعي، يعتمد على جهاز التعدين Bitmain Antminer XP S19 (كلفته 18 ألف دولار وبقوة 3 آلاف واط و140 TH)، وبكلفة 10 سنتات لـ 100 كيلو واط ساعة الأولى ومن ثم 27 سنتاً، تكون النتيجة أنّ مَن يريد تعدين بتكوين في لبنان على كهرباء الدولة سيخسر يومياً 11,28 دولاراً على كلفة 27 سنتاً وسيجني نصف دولار على كلفة الـ 10 سنتات. وبحسب هذه المعادلة، ليجني المعدِن في لبنان دولاراً واحداً عن كل يوم تعدين، هو بحاجة ليكون سعر بتكوين نحو 40 ألف دولار. وإذا افترضنا أنّ سعر بتكوين عاد إلى أعلى ما وصل إليه في تاريخه، أي 68,789 دولاراً، سيكون المردود حينها نحو 15 دولاراً في اليوم الواحد، أي حوالي 470 دولاراً في الشهر.

في 19 آب 2023، نشر تشانغبينغ تشاو، الرئيس التنفيذي لشركة «بايننس»، أشهر منصات تداول العملات المشفرة في العالم، على حسابه على X، نسخة من التقرير متضمنة الكلفة المتدنية لتعدين بتكوين في لبنان، وتساءل أمام متابعيه الـ 8,6 ملايين: لماذا لا يقوم الأفراد في البلدان ذات كلفة الكهرباء المنخفضة بتعدين بتكوين؟ إلا أنّه عاد واتفق مع تعليقات على منشوره ذكّرته بأنّه على الرغم من الكلفة المتدنية الحقيقية في بعض تلك البلدان، إلا أنّها تعاني من مشكلات لناحية الأمن واستدامة التغذية بالطاقة الكهربائية طوال النهار.

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 11 أيلول 2023 العدد 5007

صورة وخبر

بين أوائل آب (أغسطس) وأواخر تشرين الثاني (نوفمبر) من كلّ عام، يعود مزارعو البقاع اللبناني إلى كرومهم في عزّ موسم قطاف العنب بأصنافه كافة، باستثناء أنواع معدودة على رأسها العنب البيتموني الأبيض الذي يستمرّ جني محاصيله لغاية منتصف كانون الأوّل (ديسمبر). إلى جانب عنب المائدة، تشتهر هذه المنطقة اللبنانية الجميلة بإنتاج أجود أنواع العنب المخصّص لصناعة أفخر أنواع النبيذ التي تنافس الماركات العالميّة.

(هيثم الموسوي)

على بالي

أسعد أبو خليك

ليس من آداب المناظرة أن تختلق موقفاً لخصمك وتناقشه فيه ثم تنتصر عليه بالضربة القاضية. هذا ما فعله جهاد الزين في مقالة في «النهار» بعنوان «عن خطأ ترويج «أفيون» إسرائيل»، ويستهلّ المقالة بالقول: «واحدة من أكثر المقولات الشائعة في أوساط معيّنة في لبنان، هي مقولة ضعف إسرائيل أو تحوّل إسرائيل إلى دولة ضعيفة». اللافت أنّ الزين ينسب المقولة «إلى أوساط معيّنة» (العبارة واحدة من عشرات العبارات التي تقصد الحزب). لكن ليس هناك في لبنان من يروِّج لمقولة ضعف إسرائيل، وخصوصاً حزب الله. على العكس، إنّ كل نهج حزب الله في مقاومة إسرائيل يعتمد على فكرة أنّ إسرائيل دولة قويّة وأنّ أي مقاومة ضدّها لا يمكن أن تنجح من دون أن تكون هي قويّة ومتحسّبة. إن نجاح تجربة مقاومة الحزب الفذّة يعود لقطعه مع مقولات عرفات قبل عام 1982. ومن المعروف أنّ محمود عبّاس كان ينظّر (من مقرّه في دمشق) لفكرة أنّ إسرائيل ـ بسبب التغييرات الديموغرافية ـ ستسقط من الداخل وأنّه ما علينا إلا فتح الأذرع والانتظار. عرفات، على نهج الأنظمة العربيّة، هو الذي كان يستخف بقوّة إسرائيل. هو الذي كان، قبل الاجتياح الإسرائيلي، يخطب ويردّد أنّ إسرائيل ستعتمد خطة الأكورديون وأنّ الحاج إسماعيل (قائد عرفات في الجنوب) وصحبه سيكونون على أتمّ الاستعداد للمواجهة (كان الحاج إسماعيل من أوّل الهاربين). أمين عام الحزب لم يستخفّ يوماً بقوّة إسرائيل، ولم يتبجّح يوماً على طريقة عرفات. على العكس، كان يدعو دائماً إلى الحذر والتنبّه وإلى تدعيم قوّة المقاومة لأنه لا يقلّل من حجم قوّة إسرائيل. ويحذّر الزين من خطر «الاطمئنان» إلى ضعف إسرائيل. لكن لم أرَ أيّ أثر لذلك أبداً (إلا في أدبيّات حزب النجادة). هناك فريقان في لبنان: 14 آذار وهو يقول إنّ إسرائيل أقوى قوة في المنطقة، وإنّها لم تستعمل كل قوّتها في حرب تموز وإنّه كان يمكن أن تنتصر لو أرادت (أي إنها اختارت أن تنهزم لأسباب عاطفيّة)؛ والطرف الآخر المقاوِم يقول: إسرائيل قويّة لكن نحن أقوياء أيضاً.

مفكرة

لم يُصلّ عليهم أحد

ضمن «نادي القراءة» باللغة العربية، تدعو «جمعية السبيل»، في 21 أيلول (سبتمبر) الحالي إلى حضور مناقشة رواية «لم يُصلّ عليهم أحد» (دار هاشيت أنطوان ـ نوفل/ 2019) للروائي والسيناريست السوري خالد خليفة (1964 ـ الصورة)، في «المكتبة العامة لبلدية بيروت» في الباشورة. تدور أحداثها على تخوم مدينة حلب في عام 1907، وتحفر في سرديات المنطقة، مقترحةً سرديات جديدة للمدينة بين القرن الـ 19 ومنتصف الـ 20، عبر قصص متشابكة عن الحب الموؤود والموت المحقق، باحثةً في مفهوم الانتماء والهوية.

مناقشة «لم يُصلّ عليهم أحد»: الخميس 21 أيلول 2023 ـ س: 17:30 ـ «المكتبة العامة لبلدية بيروت» (بناية الدفاع المدني/ ط 3 ـ الباشورة). للاستعلام: 01/664647

الحمرا ملوؤها الجاز: كلاسيكي ومودرن

في 16 أيلول (سبتمبر) الحالي، سيكون محبّو الجاز على موعد مع أمسية فيها الكثير من النوستالجيا والموسيقى الحديثة، بعنوان We Live In Beirut Baby، تحييها فرقة I-Wah اللبنانية في «صالون بيروت» (الحمرا). الفرقة المؤلّفة من الموسيقيين شربل صوما (باص) وطوني هورنيغ (ساكسوفون) ونضال غنام (غيتار) ورامي أبو خليل (كيبورد) وعبدو صوما (درامز)، ستمزج جاز السبعينيات بموسيقى «مودرن» لتقديم جو «متفرّد ومبتكر» يقدّم للحاضرين تجربة لا تُنسى، وفق النص التعريفي الخاص بالنشاط.

حفلة We Live In Beirut Baby: السبت 16 أيلول 2023 ـ س: 21:30 ـ «صالون بيروت» (شارع محمد عبد الباقي ـ الحمرا). للاستعلام: 01/739317

عمرو بيومي: رمسيس راح فين؟

بعد «ثورة يناير»، يتذكّر المخرج المصري عمرو بيومي أنّه وثّق رحلة تمثال رمسيس الثاني بكاميرته عام 2006. امتدت الرحلة من ميدان رمسيس في القاهرة، إلى منزل رمسيس الجديد في المتحف المصري الكبير. كانت هذه أكبر عملية نقل شهدتها شوارع العاصمة المصرية على الإطلاق، واستغرقت أكثر من 12 ساعة. في فيلمه والوثائقي «رمسيس راح فين؟» (62 د ـ 2019) الذي يتوافر على «أفلامنا» في 21 أيلول (سبتمبر) الحالي، يتناول عمرو علاقة السلطة بالشعب وعلاقته بوالده الذي كان رمزاً للسلطة العليا في شبابه.

«رمسيس راح فين؟»: بدءاً من الخميس 21 أيلول 2023 على «أفلامنا» (www.aflamuna.online).

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 666314/ 01 ـ 828381 / 03
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com